دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية[1]

أ.محمد ناصر علي الرياشي، كلية التربية، قسم السياسات التربوية، جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

ملخص البحث: تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية من خلال التعرف على النقاط الآتية: (مفهوم المنظمات غير الحكومية وأقسامها وعوامل ظهورها، أهمية المنظمات غير الحكومية، سمات المنظمات غير الحكومية، المقصود بالبعد التنموي وأنماطه وأهدافه، الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي، مؤشرات البعد التنموي، ومشكلاته في البلاد العربية، المقصود بالأمية وأسبابها، وأنواعها، مظاهر الأمية ووسائل القضاء عليها، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز البعد التنموي، دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأمية في البلدان العربية)، واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى نتائج عديدة، منها: أن التنظيم الاقتصادي لأي دولة يتكون من ثلاثة مجالات رئيسية، وهي القطاع العام المتمثل في الحكومة وتوابعها، والقطا الخاص المتمثل في الشركات والأعمال، والقطاع الثالث وهو القطاع الأهلي المتمثل في المنظمات غير الحكومية وغير الربحية.أن البعد التنموي عبارة عن: "تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد ويشمل ذلك الجوانب الرئيسية للتنمية وهي الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والاجتماعية"، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات التي ستفيد في معالجة جوانب أخرى في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: دور، المنظمات غير الحكومية، تعزيز، البعد التنموي، الأمية.

The role of NGOs in promoting the development dimension and combating illiteracy in the Arab countries[2]

Mohammed Nasser Ali Al-Reyashi

[1]تم إعداد هذا البحث كجزء من متطلبات مقرر الأمية وأبعادها بمرحلة الدكتوراه بإشراف سعادة الأستاذ الدكتور خليل بن إبراهيم السعادات أستاذ تعليم الكبار والتعليم المستمر بقسم السياسات التربوية كلية التربية جامعة الملك سعود.

[2]This research was prepared as part of the requirements of the illiteracy course and its dimensions at the doctoral level under the supervision of Professor Dr. Khalil bin Ibrahim Al-Sadat, Professor of Adult and Continuing Education, Department of Educational Policy, College of Education, King Saud University.

College of Education - Educational Policy, **King Saud University**

Abstract: The current study aims to know the role of NGOs in promoting the development dimension and combating illiteracy in the Arab countries by identifying the following points: (The concept of NGOs, their divisions and their emergence factors, the importance of NGOs, the characteristics of NGOs, the meaning of the development dimension, its patterns and goals, trends The modern intellectual dimension of the development dimension, indicators of the development dimension, its problems in the Arab countries, the meaning of illiteracy and its causes, types, manifestations of illiteracy and the means of eliminating it, the role of NGOs in achieving and strengthening the development dimension, the role of NGOs in Combating illiteracy in the Arab countries), and the current study relied on the descriptive approach, and reached several results, including: that the economic organization of any country consists of three main areas, namely the public sector represented by the government and its subsidiaries, and the private sector represented in companies and businesses, and the third sector which is The private sector represented by non-governmental and non-profit organizations. The development dimension is: "Meeting the needs of society at the present time by making optimal use of available resources without wasting the right of future generations to benefit from these resources, including the main aspects of development, which are economic, environmental, cultural, political and social." The study recommended many recommendations that will be useful in addressing other aspects In this area.

Key words: Role, NGOs, Strengthen, the development dimension, illiteracy.

المحور الأول: (مقدمة البحث)

تشـهد المنظمـات غيـر الحكوميـة اهتمامـاً متزايـداً خـلال السـنوات الأخيـرة مـن قبـل معظـم واليونيسـيف، وذلـك نتيجـة للتغيـرات والتحـديات المختلفـة التـي تشـهدها المجتمعـات علـى كافـة المستويات، بالإضـافة إلـى أهميـة الـدور الـذي تقوم بـه هذه المنظمـات فـي تعزيـز عمليـات التنميـة المجتمعية الشاملة والمستدامة(سليمان، 2010).

كما تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري والتطوعي في الاقتصاديات المعاصرة(برزان، 2017).

فالتنظيم الاقتصادي لأي دولة يتكون من ثلاثة مجالات رئيسية، وهي القطاع العام المتمثل في الحكومة وتوابعها، والقطا الخاص المتمثل في الشركات والأعمال، والقطاع الثالث وهو القطاع الأهلي المتمثل في المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، ففي العصر الحديث بدأت المؤسسات غير الحكومية تمارس نشاطاتها ومهامها في ظل عمليات التغيير المستمرة والناتجة عن عدم استقرار البيئة المحيطة بالمؤسسات، والتقدم السريع في التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المتنوعة، وبموجب ذلك تحاول المؤسسات غير الحكومية امتلاك مجموعة من القدرات والموارد، من أجل دفع عجلة التنمية نحو التطور والنمو في أي مجتمع من المجتمعات (معمر، 2011)، وهذا ما يؤكده (حريم، 2016) بقوله: إن الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية NGO'S لسد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومة لمقابلة متطلبات التنمية وبصفة خاصة على ضوء التغيرات العالمية، تتمثل في: التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة، تحرير التجارة والتكتلات والتجمعات، والمشاكل التي تنشأ في كثير من الدول نتيجة هذه التحولات تحتاج إلى جهات فعالة، يعتمد عليها في مواجهة مثل هذه المشاكل، قد بدأت تتغير نظرة العالم للمنظمات غير الحكومية واعتبارها مصدر فعال يعتمد عليه في تطبيق مختلف السياسات ومواجهة الكثير من المشاكل، حيث أن هذه المنظمات تعتبر أكثر ديناميكية ومرونة من الجهات الحكومية في الوصول لكثير من الفئات الفقيرة التي لا تستطيع أن تصل إليها الحكومة.

ونتيجةً لما أكده (الخواجة، 2014) من أن قضايا التنمية قد حظيت باهتمام كبير لدى الكثير من العلماء والمفكرين، والمخططين، وأصبحت البرامج التنموية هي محور الدوائر العلمية والأكاديمية في جميع بلدان العالم بشكلٍ عام، والدول النامية أو الأقل نمواً بشكلٍ خاص قد أدى إلى تصاعد الاهتمام في المنظمات الدولية والمحافل العلمية بالتنمية البشرية في مختلف أبعادها التنموية، وباتت تهتم تلك المنظمات بالتأكيد على ضرورة وحتمية الارتقاء بالإنسان، ورفع مستوى معيشته، وتنمية قدراته، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لديه.

وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (قاسم، 2010)، ودراسة (إبراهيم، 2010) من أن العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة الشعوب ورُقيها في مختلف المجالات التنموية اقتصادية وسياسية، واجتماعية وثقافية.

أما البعد التنموي فهو الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين؛ من أجدل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إل

تحقيق أعل مستوى ممكن من الرفاهية المجتمعية والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب (الهيتي، 2013).

ويذكر السكري (2015) أن تنمية المجتمع لها معاني ودلالات متنوعة وذات علاقة ببعضها البعض لكل من الجماعات والمنظمات والمهن المختلفة، في حين نجد أن (عبد اللطيف، 2007) يؤكد أن حركة تنمية المجتمع المحلي في الواقع من أكثر القوى الاجتماعية تأثيراً في عمليات التغيير المقصود عن طريق الأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في شتى مجالات الحياة. ويذكر (الدليمي، 2015) في مقدمة كتابه أنه قد بدأ التحول إلى التنمية الشاملة، وتبني سياسات هادفة تتمثل في تقليل الفقر، والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، ومكافحة الأمية في الدول النامية، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية في أي بلد، وهذا ما أكده الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق من أن التنمية تعني توسيع الخيارات لكافة أفراد المجتمع في جميع المجالات.

ونتيجة لما تؤكده دراسة (سليمان، 2010) من ظهور الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال محو أمية الكبار Adult Literacy على مختلف المستويات؛ إيمانا بأن محو أمية الكبار يعد مدخلا أساسيا لتحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، وأنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التقدم السريع هذه الأيام وفي العصر الحالي إذا كان كثير من مواطنيها ما يزالون محرومين من المهارات الأساسية للقراءة والكتابة.

من هنا جاءت فكرة البحث عن **دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية**، بشكلٍ يُسلط الضوء على نماذجٍ مُختارة من دول عربية كمنظمات ومؤسسات وجمعياتٍ واتحاداتٍ يمكننا من خلال أعمالها في المجتمعات أن نستشف دورها في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالبلاد العربية.

مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها.

بالرغم من تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية بمسمياتٍ مختلفة ومتعددة ومتنوعة في مختلف أنحاء البلاد العربية، وما تبذله من جهود في مجالات تعليم الكبار ومحو أميتهم إلا إنه ما زال متوقعاً منها أن تقوم بدور أكثر فعالية في تعزيز البعد التنموي بمختلف أنواعه سياسة واجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية، وأن تزداد اهتماماتها في مجال قضايا محو أمية الكبار في مختلف الأقطار العربية، وألا يقتصر دورها على مجرد المساهمة في تمويل برامج محو الأمية، وإنما يتعدى ذلك إلى المساهمة في رسم الخطط ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تخدم المجتمعات ضماناً لمزيد من فعاليتها في مختلف نواحي الحياة، ونتيجةً لما أشارت إليه العديد من الدراسات العربية في مجال البحث في المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية من وجود العديد من المعوقات التي من شأنها أن تحد من عمل هذه المنظمات في مختلف نواحي الحياة وتعيق أداء دورها في التنمية بشكلٍ عام، عموماً ومحو أمية الكبار بشكلٍ خاص، ومنها: دراسة

(محمد؛ أحمد، 2007) التي أكدت القصور في تدريب العاملين بالمنظمات غير الحكومية في مجال العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، وضعف كفاءة بعض المسئولين بها، إضافةً إلى سيطرة الحكومة على نشاط المنظمات وعدم السماح لأفراد المجتمع بالتدخل لتطوير الأداء وزيادة الفاعلية، ودراسة (عبد الحميد وآخرون، 2004) التي أكدت أن انخفاض مستوى كفاءة العاملين في مجال محو الأمية من معلمين ومسئولين عن التخطيط والإدارة، وضآلة الجهود المبذولة من جانب الأجهزة التخطيطية والتنفيذية في مجال الدعوة لمحو الأمية، ودراسة (العرباوي، 2000) التي بينت أن غياب وجود فلسفة واضحة ومحددة لطبيعة مشكلة الأمية في حجمها الحقيقي من ناحية، وعدم ملائمة مناهج محو الأمية وتعليم الكبار وانفصالها عن خطط التنمية من ناحية أخرى، وهما أمران يجب مراعاتهما عند وضع أي خطط مستقبلية، كذلك نقص الدراسات التقويمية في هذا المجال على الرغم من أهميتها للارتقاء بالجهود وتطويرها.

ولأن ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة عل مدى الأجيال المتعاقبة تعتبر أحد مرتكزات تجسيد التنمية المستدامة عل مستوى مختلف قطاعات الحياة ومنها قطاع التعليم جاءت فكرة البحث عن دور هذه المنظمات في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية في البلاد العربية فتبلورت مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي الآتي: **ما دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية؟** ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما المنظمات غير الحكومية وما أقسامها وعوامل ظهورها.
- ما أهمية المنظمات غير الحكومية.
- ما سمات المنظمات غير الحكومية.
- ما المقصود بالبعد التنموي وما أنماطه وأهدافه.
- ما الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي.
- ما مؤشرات البعد التنموي، وما مشكلاته في البلاد العربية.
- ما المقصود من الأمية وما أسبابها، وأنواعها
- ما هي مظاهر الأمية وما وسائل القضاء عليها.
- ما دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز البعد التنموي.
- ما دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأمية في البلدان العربية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة **دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية** من خلال التعرف على النقاط الآتية:

- مفهوم المنظمات غير الحكومية وأقسامها وعوامل ظهورها.
- أهمية المنظمات غير الحكومية.
- سمات المنظمات غير الحكومية.
- المقصود بالبعد التنموي وأنماطه وأهدافه.

- الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي.
- مؤشرات البعد التنموي، ومشكلاته في البلاد العربية.
- المقصود بالأمية وأسبابها، وأنواعها
- مظاهر الأمية ووسائل القضاء عليها.
- دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز البعد التنموي.
- دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأمية في البلدان العربية.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله أولاً وهو معرفة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية، وثانياً أنها منسجمة مع العناية الكبيرة التي توليها دول العالم المختلفة النامية والمتقدمة بالبعد التنموي وأثره في تطوير التعليم بشكلٍ عام، ودور المنظمات غير الحكومية الفعال في محاربة الأمية من ناحية ثانية، وتطوير القدرات البشرية في مختلف جوانب الحياة من ناحية ثالثة؛ لأن الإنسان يعد محور التنمية وكفاءتهُ تعد الوسيلة المناسبة للوصول إلى المستوى المنشود في مختلف جوانب التنمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية في حدها الموضوعي على معرفة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة الحالية في حدها الزماني على الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2018 – 2019 م).

مصطلحات الدراسة:

المنظمات غير الحكومية: يذكر (مرسي، 2010) أن هناك العديد من المسميات للعمل التطوعي والمنظمات التطوعية، وقد تختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذي تعمل به فمثلاً تعرف هذه المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة بالقطاع غير الهادف للربح وفي أوروبا بالمنظمات الاجتماعية وفي العالم الثالث بالمجموعات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية بينما في أمريكا اللاتينية ينتشر مفهوم منظمات التنمية غير الحكومية. في حين يعرفها (عبد المقصود، 2017) بأنها عبارة عن: (المنظمات التي يقوم بإنشائها سكان مجتمع معين يهدفون من ذلك حل مشكلات مجتمعاتهم واشباع حاجاتهم)، أما (النعيمي، 2010) فيعرفها بأنها: (تنظيم اجتماعي مكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع).

ويعرف الباحث المنظمات غير الحكومية إجرائياً بأنها عبارة عن: "تلك المنظمات المستقلة إدارياً وقانونياً عن الحكومات ولا تهدف للربح وتقوم عل أساس تطوعي وذات أهداف ورسالة محددة لخدمة فئات محددة في المجتمع، وتسهم في تحقيق النهوض بالتنمية بمختلف أنماطها".

المنظمات التي تعد إحدى مكونات المجتمع المحلي، وتعمل تحت إشراف جهات متخصصة، ولا تسعى إلى الربح المادي، وتتسم باستقلاليتها عن الدولة، وتلعب دور الشريك في المشروعات التنموية التي من شأنها أن تُسهم في رُقي الشعوب وتقدمها في مختلف نواحي الحياة مهنية كانت، أو صحية أو اجتماعية أو ثقافية، أو اقتصادية، أو حتى سياسية.

البعد التنموي: يعرف (الحسن، 2009) البعد التنموي بأنه عبارة عن: (سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى تحسين مستوى المعيشة، وتغير أسلوب الحياة). في حين يعرفه (خميس، 1995) بأنه "سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها". ويعرفه (المرواني، 2005) بأنهُ عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة في مختلف جوانب الحياة.

ويعرف الباحث البعد التنموي إجرائياً في هذه الدراسة بأنهُ عبارة عن: "تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد ويشمل ذلك الجوانب الرئيسية للتنمية وهي الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والاجتماعية."

الأمية: الأمية نسبة للأم والأمي عند العرب الذي لا تمييز له فهو على جبلته، والأمية لغة نسبة إلى الأم أو الأمة، وهي مؤنث أمي ومصدر صناعي معناه الغفلة أو الجهالة (المعجم الوسيط، 2004، ص27).

يعرفها (مادي، 2006) بأنها عبارة عن: (عجز الفرد عن توظيف مهارات القراءة والكتابة مع نظام الحضارة المعاصر، ومع أسلوب إنتاجها، ومع نمط الارتقاء بها، ومع فلسفتها السياسية والاجتماعية). **ويعرفها الباحث إجرائياً في هذه الدراسة بأنها عبارة عن:** (عبارة عن عدم قدرة الإنسان على القيام بالعديد من المهارات الخاصة بالقراءة والكتابة، والتي تمكّنه من ممارسة الكثير من المجالات الحياتيّة التي تعتمد على القراءة والكتابة، خاصّة في الوقت الحاضر، والذي رافقه حدوث تغير كبير في التطورات التكنولوجيا والعلميّة، والتي لا يستطيع أيّ شخص ليس لديه القدرة على الكتابة والقراءة من مجاراتها والتعامل معها).

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي لاعتماده على وصف الحالة، ويذكر (العساف، 2013، ص191) أن "المنهج الوصفي يهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها". والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً (عليان؛ غنيم، 2013،

ص98). ولهذا السبب الذي ذكره الباحثين والمؤلفين فقد استندت على المنهج الوصفي لوصف دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي ومكافحة الأمية بالدول العربية، وجمع البيانات والمعلومات النظرية عنها.

المحور الثاني: (الإطار النظري والدراسات السابقة)، ويتضمن الموضوعات الآتية:

أولاً: المنظمات غير الحكومية (مفهومها، تطورها، عوامل ظهورها، أهميتها، سماتها).

إن التطور الحاصل في عمل المنظمات في الربع الأخير من القرن السابق وبداية القرن الحالي، بغض النظر عن طبيعة عمل ونشاط تلك المنظمات، يستدعي الرقي والتطور للعنصر البشري الذي سيبقي العنصر المهم في العملية الإنتاجية لمواكبة التطورات الحاصلة في التطور التكنولوجي المستخدم، والمنافسة العالية التي أصبحت سمة العصر في كافة المجالات، من هنا كان لازماً تناول هذه المنظمات من حيث مفهومها، وتطورها، وعوامل ظهورها، وسماتها، وأهميتها، وأقسامها على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم المنظمات غير الحكومية

هناك إشكالية في مفهوم المنظمات غي الحكومية حيث لا يوجد تعريف موحد ومحدد العناصر للتنظيمات غير الحكومية مما يسبب صعوبة في تحديد ماهيتها؛ نظراً للأسماء العديدة التي تطلق على هذا القطاع، والتي منها: القطاع الثالث والقطاع الخيري والقطاع المستقل والقطاع التطوعي والقطاع المعفى من الضرائب والقطاع الأهلي أو المنظمات الأهلية والقطاع الاجتماعي.

ومن أبرز التعريفات التي عُرفت بها المنظمات غير الحكومية، التعريفات الآتية:

عرفت منظمة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها "مجموعة تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي، قطري، أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وتساعد على ترشيد وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي". أما فيما يتعلق بالتعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية فيصفها بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً لا يقل عددهم عن عشرة أفراد، وذلك لغرض لا يهدف إلى الربح المادي (النملة، 2008).

كما تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها "منظمات خاصة تطوعية Private Voluntary Organizations (Pvo's) تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع، وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح، وعملها خيري بعيداً عن الاعتبارات السياسية، ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسية". أو هي "عبارة عن مجموعات أو

مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، سواء أكان بشكل كامل أو شبه كامل، وتتسم أعمالها بالأساس بالإنسانية والتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية" (البوفلاح، 2016).

في حين يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافًا تجارية أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية الدولية، وتأخذ شكل جماعات دينية منظمة إقليميًا أو قوميًا أو جماعات تنشأ في القرى (عبد اللطيف، 2007).

أما **تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 الصادر عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق** فيعرف المنظمات غير الحكومية بأنها عبارة عن: "منظمات أهلية تطوعية العضوية والنشاط تعبر عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة والمبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض ائتمانية وإنسانية محلية ودولية بالاعتماد على الجهود والتمويل في المقام الأول عن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة وكذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة" (تقرير التنمية الإنسانية، 2004).

وتذكر (الكفارنة، 2012) بأن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن: المنظمات التي يؤسسها ويديرها أفراد وجماعات (من خارج القطاع الحكومي) ،وتسعى هذه المنظمات إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره مجاناً ودون الحصول على أي مقابل، مثل جمعيات تمكين النساء ومنظمات حقوق الإنسان.

وهكذا يتضح أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة عن الحكومة، لا تهدف إلى الربح، وتقوم على فكرة التطوع، وتقوم بمجموعة من الخدمات والوظائف الإنسانية التي تسهم في تنمية المجتمع بمختلف مجالاته.

ثانياً: تطور المنظمات غير الحكومية

يرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني – الذي يمثل الإطار الأكبر للمنظمات غير الحكومية – بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في المجتمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذي اختاروا بإرادتهم الطوعية حكومتهم، وظل هذا المصطلح متداولاً في أوساط المفكرين الاجتماعيين وبخاصة هيغل وماركس إلى أواخر القرن التاسع عشر، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية وانطوى في زوايا النسيان طول القرن العشرين، وعاد إلى اللمعان والظهور وبقوة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شاع استعماله في أدبيات العلوم الاجتماعية، وراج في الأوساط الأكاديمية والعلمية سواء على المستوى العالمي أو العربي. (خاطر؛ محمد، 2010).

ووفقاً لما ذكره (المهدي؛ صلاح الدين، 2010) يمكن تحديد عدة مراحل لتطور أدوار المنظمات غير الحكومية في الشئون الدولية، حيث يبدأ هذا التاريخ مع ظهور المنظمات التي ركزت على

إلغاء تجار الرقيق، وعلى حركات السلام في القرن الثامن عشر. وبحلول عام 1900 كان هناك (425) جماعة من جماعات السلام النشطة في أنحاء مختلفة من العالم. كما أظهرت قضايا حقوق العامل، والتجارة الحرة أشكالاً جديدة من جماعات المصالح التي كان روادها هم ما يعرفون اليوم بالمنظمات غير الحكومية. وفي أوائل القرن العشرين كان إنشاء المنظمات غير الحكومية لجمعيات تعزز هويتها على الصعيدين الوطني والدولي، بحيث أنه في المؤتمر العالمي للجمعيات الدولية في عام 1910 كان هناك (132) جمعية من الجمعيات الدولية والتي كان مهتمة بقضايا متنوعة مثل النقل، وحقوق الملكية الفكرية، ومكافحة المخدرات، وقضايا الصحة العامة، والزراعة، وحماية الطبيعة. وخلال فترة عصبة الأمم في عقدي العشرينيات والثلاثينيات ظهر مستوى متزايد من مشاركة المنظمات غير الحكومية. وعندما تم إنشاء منظمة العمل الدولية في عام 1919 كجزء من عصبة الأمم، أرسلت كل دولة من الدول الأعضاء أربعة من الممثلين: اثنان من الحكومة، وواحد من أصحاب العمل، وواحد من المنظمات العالمية، مما أدى إلى ظهور المنتدى ذي القطاعات الثلاث-الحكومي، والخاص، والمجتمع-كل منها بدأ في التأثير على الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق العمال والمعايير. وفي عقد السبعينيات ظهرت زيادة في تواجد وتكثيف قوة المنظمات غير الحكومية وأنشطتها، وقد ظهر ذلك من خلال حضور مؤتمرات الأمم المتحدة مثل مؤتمر ستوكهولم للبيئة في عام 1972 والمؤتمر العالمي للسكان في بوخارست في عام 1974، حيث لعبت المنظمات غير الحكومية دورا رئيسيا في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأطفال. ومنذ عام 1992 زاد تأثير المنظمات غير الحكومية، حيث شاركت كثير من المنظمات غير الحكومية في إعداد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذي وافق على اقترح أنه ينبغي أن تستفيد منظمة الأمم المتحدة من خبرات ووجهات نظر المنظمات غير الحكومية في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقويمها.

ثالثاً: عوامل ظهورها

يمكن تصنيف العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم المجتمع المدني وفكرة المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كما ذكرها (محمد؛ يس، 2007) إلى مجموعتين من العوامل: الداخلية والخارجية على النحو التالي:

تتحدد العوامل الداخلية فيما يلي:

- تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في مقابل انتعاش عديد من المؤسسات والتنظيمات المدنية، فعلى سبيل المثال يشهد العالم العربي طفرة في نمو التنظيمات التطوعية الخاصة بهيئات تنمية المجتمعات المحلية.

- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات والتي لم تعد الدولة قادرة على الوفاء بها وغير مستعدة لذلك كالإنسان والرعاية الصحية وتحسين نوعية التعليم.

- اتساع نطاق التعليم بين أفراد الشعب مما أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، وما يترتب على ذلك من الاهتمام ببناء المؤسسات العامة والخاصة.

- وجود عديد من منظمات رجال الأعمال الجديدة نتيجة السياسات الاقتصادية التي تتجه نحو الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي.

أما عن العوامل الخارجية فتتلخص في سمات الوضع العالمي الجديد الذي يتيح لمنظمات المجتمع الخارجة عن سيطرة الدولة فرصا واسعة لاكتساب حلفاء خارجيين في مواجهة حكوماتهم، وفي تعبئة الرأي العام ضدها، بفضل ثورة الاتصالات التي فتحت الطريق أمام المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان لتعبئة التأييد لها خارج الحدود، فضلا عن أن نقل شبكات الإعلام الدولية لحركات الاحتجاج الواسعة في بعض البلدان يقدم نماذج جديرة بالاقتداء من قبل حركات أخرى في بلدان مختلفة، وما يترتب على ذلك من تشجيع المنظمات غير الحكومية وبالتحديد رجال الأعمال والجمعيات التي تدعو إلى حرية السوق، ووقف تدخل الدولة في الاقتصاد.

رابعاً: سمات المنظمات غير الحكومية

تتميز المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المؤسسات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الخاصة بمجموعة من المميزات والمعايير التي تجعل منها بناءً منفرداً في السمات والخصائص عن نظيراتها في القطاعين الحكومي والخاص.

ويذكر **مرزوق** بعضاً من الخصائص والمميزات التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات وتتمثل فيما يلي:

1. لها هيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد كبير.
2. غير هادفة للربح أي لا تضع هدفاً لتحقيق الربح من بين أهدافها.
3. غير حكومية بمعنى إنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة.
4. تقوم عل أساس المشاركة التطوعية سواءً من حيث النشأة أو الأنشطة.
5. لا يكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية
6. أنها غير ارثيه بمعنى أن تكون العضوية
7. توجد المنظمات لتحقيق أهداف مشتركة، حيث تسعى المنظمة والعاملين فيها لتحقيق غاية أو رسالة .(مرزوق، 2006).

خامساً: أهمية المنظمات غير الحكومية في العصر الحاضر:

١ .المنظمات هي الشكل السائد في المجتمعات المعاصرة بمعنى أنها الشكل المؤسسي المهيمن على مقدراتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢ .المنظمات ضرورية لتحقيق الأعمال الصعبة والتي يتعذر القيام بها بالعمل الفردي.

٣ .تعتبر المنظمات الأكثر كفاية وفاعلية عندما تنظم وتدار وفقاً للأسس والمعايير الإدارية العلمية والعملية.

سادساً: أقسام المنظمات غير الحكومية

لقد ارتبط مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمت كالحجم والعضوية والوظيفة، والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية وفقاً لما ذكره (شيخو، 2015):

-**التوزيع الجغرافي :**منظمات محلية، منظمات وطنية، منظمات أجنبية ودولية.

-**المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة:** زراعي، خدمي، صناعي، أو حرفي.

-**المعيار الجندري:** رجال نساء.

-**معيار الحجم:** كبيرة صغيرة.

-**المعيار الطبقي:** مزارعين، عمال، طبقة وسطى.

-**المعيار الثقافي:** ديني، عرفي، قرابي، اثني.

ثانياً: البعد التنموي (مفهومه، أنماطه، أهدافه، الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي، مؤشرات البعد التنموي والتخطيط للتنمية المحلية، مشكلات البعد التنموي في البلدان العربية).

لقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلى التنمية الشاملة Comprehensive Development، ثم إلى التنمية البشرية، ومنها إلى التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيراً التنمية المستدامة، والمتتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يجد أن هناك اهتمام بالغ الأهمية بالبعد التنموي على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية لأنهُ يمثل نقلة نوعية لتحسين المجتمعات ورُقيها في مختلف النواحي، من هنا سوف أتناول هذا البعد من خلال الآتي:

أولاً: مفهوم البعد التنموي: يعرف (عبد اللطيف، 2007) التنمية بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس من المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع،

وبناءً على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائياً، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

أما (الأحدب، 2015) فيقول إن البعد التنموي عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن.

في حين نجد أن (أبو النصر؛ محمد، 2017) يعرفان التنمية بأنها ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين شامل أو جزئي، وهي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فحسب، بل إنها عملية ضرورية وهامة لكل مجتمع إنساني في مختلف نواحي الحياة لتحقيق أهداف الناس والمجتمع على حدٍ سواء.

أما (بدران، 2014) فيرى أن التنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف البعد التنموي بأنهُ عبارة عن: (عملية ديناميكية متكونة من أبعادٍ متنوعة اجتماعية وسياسية، وثقافية واجتماعية، وإدارية واقتصادية، وبيئية في أي مجتمع من المجتمعات تحدث بينهم عملية تكاملية لتحقيق متطلبات وحاجات المجتمعات من أجل رفع مستوى رفاهيتهم، وزيادة كفاءتهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم لمواكبة التغيرات التي تطرأ على مختلف نواحي حياتهم).

ثانياً: أنماط البعد التنموي: يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي، وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات؛ لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية، من هنا نجد أن كلاً من (بدران، 2014)، و(خاطر؛ محمد، 2010) يرون أن البعد التنموي يتضمن أنماطاً متعددة تنقسم إلى ما يلي:

أولاً: التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل للنمو الطبيعي.

ثالثاً: التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

رابعاً: التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

خامساً: التنمية البيئية (المستدامة): هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

ثالثاً: أهداف البعد التنموي: يذكر كلاً من (الأقداحي، 2017)، و(بدران، 2014) أن البعد التنموي بمختلف أنماطه وأنواعه يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: تحسين حياة البشر؛ من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية، وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

ثانياً: إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ثالثاً: الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

رابعاً: تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

خامساً: تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

سادساً: إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

في حين يرى كلاً من (عيسى؛ عامر، 2017)، و(المقداد، 2010)، و(الزعبي وآخرون، 2009) أن الأهداف العامة للتنمية تتمثل فيما يأتي:

1. رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدى المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية.
2. إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.
3. تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع، وذلك بتذويب الفوارق الطبقية وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع حسب قدراتهم العقلية والبدنية.
4. تأكيد المشاركة الشعبية في جهود التنمية من بدايتها حتى نهايتها، لأن دور الإنسان بوصفه مواطنا في مجتمعه يتحقق ويبرز أكثر فأكثر بإسهامه المباشر حسب طاقته في كل مرحلة من مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في بلده.

أما (الجيوسي، 2009) فيذكر أن البعد التنموي بات يشتمل على الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في الثمانية الأهداف الآتية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة النفسية.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- كفالة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

رابعاً: مؤشرات البعد التنموي: يذكر (الشبول، 2015)، و(عشماوي، 2014)، و(الليثي؛ عجيمة، 2014) أن من أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية أو البعد التنموي بمختلف أبعاده تتمثل في المؤشرات الآتية:

1-التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

2 -التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

3 -التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

4-التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

5-أهمية إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

6 -إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابكة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

7 -تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار.

8 -زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف " بمتوسط الدخل السنوي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.

9 - تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.

10 - أن ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

أما الزعبي وآخرون (2009) فيذكر المؤشرات الآتية:

مؤشرات الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتشمل:- الحد من الفقر. - التغيرات السكانية والاستدامة. - تحفيز التعليم والتدريب والتوعية العامة. - دعم وحماية الصحة الإنسانية. - دعم المستوطنات البشرية المستدامة.

مؤشرات الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، وتشمل: - التعاون الدولي لتسريع التنمية المستدامة، والسياسات المحلية المرتبطة بها.

- تغير أنماط الاستهلاك. - موارد التمويل وآلياته.

- نقل التكنولوجيا ذات البعد البيئي، ومجالات التعاون، وبناء القدرات.

مؤشرات الجوانب البيئية للتنمية المستدامة، وتشمل: - المياه –الأرض -موارد طبيعية أخرى- الهواء الجوي – المخلفات.

مؤشرات الجوانب المؤسسية للتنمية المستدامة، وتشمل: - تكامل البيئة والتنمية في عملية صنع القرار-العلم من أجل التنمية المستدامة.

- أدوات القانون الدولي وآلياتها. - المعلومات من أجل صنع القرار.

- تمثيل الجماعات الرئيسية المستفيدة في أجهزة التنمية المستدامة.

خامساً: الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي: يذكر (الخواجة، 2014) أن الاتجاهات الفكرية الحديثة للبعد التنموي تتمثل في ثلاثة اتجاهات، هي:

الاتجاه المحافظ: وهو الاتجاه الذي يرفض البعد التاريخي في دراسة المجتمعات ومن ثم لا يربط بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ربطاً واضحاً، ويرتبط بهذا الاتجاه المنظور البراغماتي النفعي الذي يرفض التحليل الجدلي للواقع الاجتماعي التاريخي، وبالتالي يرى أن الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم.

الاتجاه الوضعي: يرى أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال تعديلات وظيفية دون المساس بتكامل النسق الاجتماعي القائم واستمراريته وتوازنه.

الاتجاه الماركسي: ينطلق من تصورات الماركسيين الذين يركزون على تغيير الأساس الاقتصادي المادي للمجتمع، وما يتبع ذلك من تغيرات مصاحبة في البناء الفوقي للمجتمع والنظم الأساسية له، وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع ونظمه.

ويضيف (بدران، 2014) إلى الاتجاهات السابقة **الاتجاه الإسلامي** حيث يرى أن التنمية الإسلامية تنمية شاملة لجميع جوانب الحياة الإنسانية حيث تهدف إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

سادساً: مشكلات البعد التنموي في البلدان العربية: إن الدراسات التنموية في المنطقة العربية قد عانت ولكن بدرجة متفاوتة من جراء فصل المسألة السكانية عن المسألة التنموية، ففي منهجيات المخططين وراسمي السياسات اعتبرت هاتين المسالتين كميدانين منفصلين، لا تتفاعل عناصرهما إلا للمختصين المدققين لطبيعة العلاقة المتشابكة بينهما، وبالتالي كانت التناول المنفرد لكل ميدان على حده ومازال يرتكز على المواقف الفكرية و الأيدلوجية المتغايرة والتي تأثر بها المفكرون والباحثون والمخططون العرب، فالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية تعكس أن مفهوم

التنمية لم يكن يتجاوز في مغزاه مفهوم النمو الاقتصادي، كذلك لم يكن دمج موضوع أبعاد المسالة السكانية في أطر التنمية إلا ترفاً فكرياً و منهجياً يتداول به في قاعات المحاضرات وأروقة المؤتمرات و المنتديات، ولكن بعض الجهات العربية بدأت حديثاً تبني في سياستها وبرامجها التنموية والسكانية منهجاً للتنمية يضم البعدين الاقتصادي والاجتماعي معاً.

من هنا نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر(الحكيمي، 2002).

ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق البعد التنموي بمختلف أبعاده في جميع دول ومجتمعات العالم بشكلٍ عام والدول العربية بشكلٍ خاص، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من المشكلات أو المعوقات أو الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها ما ذكره كلاً من (الأحدب، 2014)، و(حامد، 2006) فيما يأتي:

1 -الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2 -انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

3 -عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

4 -مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5 -استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 -تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7 -محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.

8 -عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

ويضيف (شعبان، 2015) المعوقات الآتية:

9-سيطرة الفكر التقليدي للتنمية لفترة طويلة ولازال يتمتع بالتأييد في صفوف المحللين والممارسين على حد سواء.

10- أن أزمة المديونية العربية هي تعبير عن الأزمة البنيوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب فهي تارة أزمة نمو وبطالة وتارة أخرى تتجلى بصورة عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، أو على شكل ميل إلى التمويل بالتضخم الذي يشجع على تهريب الأموال إلى الخارج ويضعف من جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي، وارتفاع الأسعار وتآكل مدخرات الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل.

11-تنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية بشكل كبير ونمو ظاهرة الاستهلاك الترفي، شجع كثيراً على نهب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

12-استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية العربية أو مع الخارج كذلك في الصراعات الداخلية.

ويشير (سلامي، 2015) أن هناك تحولات جذرية تحدث في بنية المجتمع العالمي الاقتصادي التنموي، تنعكس آثارها على البنية الاجتماعية العربية والإسلامية، وتتجسد هذه التحولات في شكل مجتمع عالمي للتنمية المستديمة التي تعد أداة قوية وتلعب دوراً جوهرياً وحتمياً في دفع عجلة التنمية الشاملة للدول العربية .وكان الهدف من هذا الطرح العلمي هو التشخيص الدقيق للوضع وللحالة التنموية وكذا المعرفية الراهنة للمجتمع العربي، وأين موقعنا وموضعنا من مجتمع التنمية العالمية، وقد تبين من خلال العديد من المؤشرات الكمية التي أشرنا إليها، أن هناك أسباب تأخر تنموي ومعيقات متعددة بين الدول العربية من شأنها أن تأخر عملية التنمية بمختلف أبعادها، وتؤدي بطبيعة الحال إلى انتشار الفقر والجهل، والمرض وغيرها من الأمراض والأوبئة

التي تعتري المجتمعات العربية نتيجة تأخر التنمية فيها بسبب الصراعات السياسية من ناحية، والنزاعات القبلية من ناحية ثانية، والفساد المالي والإداري في مختلف الأنظمة، وخلاصة القول: أن زيادة قدراتنا على التواصل والتفاعل وجني ثمار البعد التنموي يتطلب منا المشاركة الحقيقية في إنتاج المعرفة ونشرها، وعدم اقتصار دورنا على استهلاكها.

ثالثاً: الأمية (مفهومها، أسبابها، أنواعها، مظاهرها، وسائل القضاء عليها).

أولاً: مفهوم الأمية: الأمية نسبة للأم والأمي عند العرب الذي لا تمييز له فهو على جبلته، والأمية لغة نسبة إلى الأم أو الأمة، وهي مؤنث أمي ومصدر صناعي معناه الغفلة أو الجهالة (المعجم الوسيط، 2004، ص27).

يعرفها (مادي، 2006) بأنها عبارة عن: (عجز الفرد عن توظيف مهارات القراءة والكتابة مع نظام الحضارة المعاصر، ومع أسلوب إنتاجها، ومع نمط الارتقاء بها، ومع فلسفتها السياسية والاجتماعية).

في حين ترى (الرواف، 2002) أن الأمية ليست ظاهرة منعزلة وإنما هي مشكلة تندرج في مجموعة من الأعراض المزمنة، هي الفقر وعدم المساواة، والتخلف، وتضيف أن مفهوم الأمية قد شهد تحولات متعددة منذ منتصف القرن العشرين، فانتقل معناه من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، ومن الجهود الفردية إلى الجهود الحكومية والمنظمة، ومن كونه ظاهرة اجتماعية إلى اعتباره عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما انتقل من مفهوم محو الأمية التقليدية الضيق إلى المفهوم الوظيفي الواسع.

أما (مرسي، 2001) فيرى أن الأمية تعد وصمة اجتماعية وعار قومي، وعقبة في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وتعرفها (طقاطقه، 2018) بأنها عبارة عن: (عبارة عن عدم قدرة الإنسان على القيام بالعديد من المهارات الخاصة بالقراءة والكتابة، والتي تمكّنه من ممارسة الكثير من المجالات الحياتيّة التي تعتمد على القراءة والكتابة، خاصّة في الوقت الحاضر، والذي رافقه حدوث تغير كبير في التطورات التكنولوجيا والعلميّة، والتي لا يستطيع أيّ شخص ليس لديه القدرة على الكتابة والقراءة من مجاراتها والتعامل معها).

ثانياً: أسباب تأخر محو الأمية في البلدان العربية: تذكر (الرواف، 2002) أن الاستبانة التي وزعها مكتب اليونسكو في عمان على جميع الأقطار العربية بشأن التعليم الأساسي ومحو الأمية في عام 1989م أن هنالك تسع عقبات هي:

1. نقص الموارد البشرية والمالية.
2. قصور في دعم الآباء للتعليم لا سيما فيما يتعلق بتعليم الفتيات والنساء.

3. الاعتقاد الشائع لدى فقراء الريف بأن مساهمة أطفالهم مباشرة في العمل أجدى للأسرة إجمالاً من التحاقهم بالمدارس.
4. نقص البُنى الأساسية اللازمة لوصول التعليم إلى الفئات الأقل حظاً اجتماعياً.
5. الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن عمل إنساني.
6. ضآلة التشاور والتفاعل بين الحكومات والفئات المستهدفة بشأن قضايا التعليم.
7. الافتقار إلى سياسة محددة فيما يخص تطوير المؤسسات التعليمية.
8. الافتقار إلى سياسة واضحة فيما يخص استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية.
9. الضعف النسبي لأجهزة تخطيط التربية وإداراتها.

وتضيف أيضاً الأسباب الآتية:

1. ضعف الدافعية إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب فيما بين السكان.
2. محدودية الدعم المقدم للهيئات المسؤولة عن محو الأمية وتعليم الكبار نظراً للتركيز على التعليم النظامي.
3. تقليدية أنشطة محو الأمية، والافتقار إلى التجديد.
4. ضعف المستوى النوعي لبرامج التعليم وموارده وأساليبه.

وتؤكد دراسة (آل ضرمان، 2016) أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الأمية في البلاد العربية تعود إلى أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية نذكر منها:

1. **أسباب اقتصادية، ومنها**:

- الزيادة السكانية الكبيرة في العالم ومنها البلاد العربية والإسلامية.

- نقص الموارد البشرية والمالية.

- تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخل في معظم الأسر العربية.

- عجز معظم الحكومات ومنها العربية عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التربوية.

2-أسباب اجتماعية، ومنها:

- ضعف الدافعية إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب فيما بين الأميين وشعورهم بعدم القدرة على التعلم في الكبر أو الخجل من ذلك.

- الاعتقاد السائد لدى فقراء الريف بأن مساهمة أطفالهم مباشرة في العمل أجدى للأسرة من التحاقهم بالمدارس

- التقاليد والعادات وما ينتج عنها من قصور في دعم الآباء للتعليم لاسيما فيما يتعلق بتعليم الفتيات والنساء.

3. **أسباب بيئية، ومنها:**

- الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن عمل الإنسان كالحروب والتي تؤدي إلى تدمير واسع النطاق للممتلكات وتشتت السكان

4 -**أسباب سياسية وإدارية، ومنها:**

- نقص البنى الأساسية اللازمة لضمان وصول التعليم إلى الفئات الأقل حظا اجتماعياً.

- الافتقار إلى سياسة محددة فيما يخص تطوير المؤسسات التعليمية التقليدية القائمة في المجتمع.

- ضعف الكفاية الداخلية لأنظمة التعليم التي تؤدي إلى تسرب الأطفال من التعليم.

- عدم تطبيق التعليم الإلزامي بشكل كامل في معظم أقطار الوطن العربي.

-عدم جدوى الإجراءات التي تتخذ بشأن مكافحة الأمية وتعليم الكبار في البلاد العربية.

- عدم ربط التنمية الثقافية والاجتماعية في البلاد العربية بالتنمية التربوية التعليمية.

ثالثاً: أنواع الأمية: تذكر دراسة (آل ضرمان، 2016) أن للأمية في الوقت الحاضر معان وتراكيب متعددة، ومنها ما يلي:

الأمية الأبجدية: وهي عدم القدرة على القراءة والكتابة والحساب نتيجة عدم إتاحة الفرص التعليمية لمن فاتهم سن الالتحاق بالمدرسة أو تسربوا منها.
الأمية الأيدلوجية: وهي تدل على جهل الشخص بفلسفة وطنه وعدم معرفة مبادئها وأهدافها ووسائلها.
الأمية الثقافية: وهي تدل على محدودية قراءة الفرد ومتابعته للأحداث وقلة اطلاعه في المجالات التاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية والأدبية ونحو ذلك.
أمية المتعلمين: وتعني جمود المتعلمين على المستوى الثقافي الذي تركوا فيه الدراسة ولم يسعوا إلى متابعة التيارات الثقافية في مجتمعهم وفي العالم المتمدن.
الأمية الحضارية: وهي تدل على قلة إلمام الشخص بتراث أمته وعلومها وحضارتها.
رابعاً: وسائل القضاء على الأمية: تحتاج برامج محو الأمية إلى جهد مضاعف فنياً وإدارياً ومادياً، وبشرياً مؤهلاً تأهيلاً عالي لكي تتغلب على تلك المعوقات، ولعل من أهم الحلول لذلك ما ذكره (مرسي، 2001) فيما يأتي:

1. اتباع أسلوب التعليم الرسمي من خلال تعليم الأميين الكبار في فصول محو الأمية التي تنظم لهم.
2. أسلوب محو الأمية الوظيفي وهو محو الأمية الموجه إلى العمل والتدريب العملي.
3. أسلوب التوعية الفكرية والثقافية وهي نوع من محو الأمية له أسسه ومنطلقاته.

أما دراسة (آل ضرمان، 2016) فتشير إلى أن من أهم الوسائل التي نستطع من خلالها القضاء على الأمية ما يأتي:

1. ربط جميع جهود محو الأمية بجميع جهود التنمية الشاملة.
2. إعداد خطة إعلامية مكثفة تتظافر فيها جهود جميع المؤسسات والإدارات لتوعية المواطنين بأخطار الأمية وآثارها السلبية.
3. اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة لحملات محو الأمية في جميع مواقع العمل.
4. تشخيص وسائل ضمان استمرار دراسة المتسربين من الكبار حتى لا يرتدوا إلى الأمية مرة أخرى.
5. تعديل بعض المناهج والمقررات في مدارس تعليم الكبار وتطويرها بشكل مستمر.
6. متابعة مشكلات الرسوب والتسرب والغياب للوقوف غلى الأسباب ومحاولة علاجها.
7. إنشاء مراكز لتدريب العاملين والعاملات المتخصصين لتعليم الكبار.
8. القيام بالبحوث والدراسات لتطوير العمل في مجال محو الأمية والاستفادة من التجارب العالمية.
9. إيجاد حوافز كافية لتشجيع الأميين على مواصلة الدراسة.

رابعاً: دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز البعد التنموي: تكشف مراجعة الإعلان العالمي للحق في التنمية عن مكونات أساسية يتضمنها الإعلان يقع في قلبها المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية، وهو ما يرتبط بشكلٍ مُباشرٍ بالمنظمات غير الحكومية، ومصدر هذا الارتباط أن المنظمات غير الحكومية أضحت آلية أساسية لتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية، وهو ما ذهبت إليه مختلف الوثائق العالمية للأمم المتحدة، وأكد عليه الخطاب السياسي لحكومات العالم خاصة الدول النامية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي تناولت دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق وتعزيز البعد التنموي في البلاد العربية (قنديل، 1999) وفيما يلي عرضاً لهذه الدراسات وما أكدت عليه في هذا المجال:

دراسة (نور الدين، 2009) بعنوان: **دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستديمة،** والتي أظهرت أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة كثيراً من التصميم على مواجهة سياسات الاقتصاد العولمي الليبرالي، والبحث عن بدائل مستدامة، وقد طورت هذه المنظمات من خلال خبرائها ونشطائها ملامح رئيسية للسياسات الاقتصادية المستدامة، وأعلنتها ودافعت عنها وروجتها في العديد من المحافل الدولية، ولعل أبرز خصائص الطروحات التي تتبناها منظمات المجتمع المدني هو التأكيد على أن الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية المستدامة هو الوصول إلى نمط إنتاج واستهلاك ومجتمعات ذات قابلية للاستدامة من خلال تحقيق متطلبات الإنسان وبنفس الوقت حماية الموارد الطبيعية والأمن الاجتماعي، ولا شك أن وجود اقتصاد قوي وصحي يعتبر عنصراً رئيسياً للاستدامة، ولكن هذا الاقتصاد يجب أن يحقق الحاجات الرئيسية للمواطنين بدون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى أهمية التوزيع العادل للموارد والثروات.

دراسة (منصوري، 2007) بعنوان: **دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة**، والتي بينت أن المنظمات غير الحكومية تسهم اسهاماً فعالاً في تقديم الخدمات في المجلات التنموية الحيوية كالصحة والتعليم بكفاءة وفعالية، بل إنها تساهم في رقي المجتمعات ونهضتها في مختلف المجالات التنموية سواءً اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية.

أما دراسة (المعلولي؛ ياسين، 2011) بعنوان: **دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة**، فقد ركز البحث على مفهوم التربية من أجل التنمية المستدامة، ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيقها، كونها عنصراً فاعلاً في دفع جهود عملية التنمية الشاملة، والتي بينت نتائجها أن المنظمات السورية غير الحكومية تسعى إلى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) في كافة الأنشطة والبرامج، بالإضافة إلى ذلك يجب على المنظمات السورية الحكومية وغير الحكومية أن تولي البعد البيئي التربوي اهتماماً أكبر ليصبح دورها التنموي فاعلاً وحقيقياً.

دراسة (المعوشرجي، 2016) بعنوان: **دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية في المجتمع الكويتي: المعوقات وآليات المواجهة**، والتي توصلت إلى أن المنظمات غير الحكومية تؤدي دوراً مؤثراً كقوى هامة وفاعلة لتطوير وتنمية المجتمع، وتسهم في كونها الشريك الشعبي في تبنيها للقضايا القومية الهامة، وتسهم في بناء منظومة تكامل الأداء، والتطوير للبنية البشرية، وتحقيقيها لأبعاد التنمية المختلفة في المجتمع.

دراسة (الإرياني، 2013) بعنوان: (**دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية: دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة في مجال المرأة اليمنية**) والتي هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل منظمات المجتمع المدني في اليمن ومتابعة تطورها، وتقييم دورها في التنمية وخاصة العاملة في مجال المرأة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن أسباب تصاعد دور منظمات المجتمع المدني في اليمن يأتي في المقام الأول فشل الحكومة على مختلف الأصعدة في تقديم الخدمات العامة، وكذلك محدودية دور هذه المنظمات في النشاطات المتعلقة بالتنمية السياسية.

دراسة (عبده، 2014) بعنوان: (**دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر**) والتي أكدت نتائجها على بروز الجمعيات وتناميها بشكل كثيف داخل المجتمع المصري بالإضافة إلى وجود الأنماط الرعائية والتي تعتمد بشكل مباشر على المساعدات المادية وتقديم الملابس والمأكل، كما أن التحولات التي ألمت بالمجتمع المصري وتراجع دور الحكومة عن مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى مساعدة الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري من خلال إتباع أساليب جديدة للتعامل مع ظاهرة الفقر في الريف والحضر، تعتمد على التمكين والدمج لهذه الفئات من خلال تنوع المشروعات والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية كعملية الإقراض، والتدريب المهني، ومحو الأمية والتوظيف وغيرها من المشروعات والخدم.

يتضح لنا من خلال ما سبق أن المنظمات الغير حكومية تلعب دوراً بارزاً في تحقيق البعد التنموي بمختلف أنماطه، وتسهم اسهاماً فعالاً في رقي المجتمعات من خلال المشاريع التنموية والبرامج التي تقدمها للمجتمعات على اختلاف أنماط ثقافاتهم وعاداتهم، وهذه الدراسة تختلف عن

الدراسات السابقة في أنها تُركز على دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي بمختلف أبعاده، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على بعد واحد من أبعاد التنمية، أو موضوع من موضوعاتها.

خامساً: دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأمية في البلدان العربية: لا شك في أن وجود المنظمات غير الحكومية أصبح ضرورة في جميع المجتمعات المعاصرة؛ نتيجة ما تضطلع به من مهام ومسؤوليات، وما تمارسه من أنشطة وأدوار لا يمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها، فهي تمثل منظمات تنموية في مجتمعاتها وتسعى إلى تحقيق آمالهم وطموحاتهم، وهي بذلك تسهم اسهاماً فعال في المجتمعات العربية في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية وتنموية، وكذلك مساعدات متنوعة لكافة أطياف المجتمع التي تُعد من الفئات الأكثر احتياجاً لمثل هذه المساهمات، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات العلمية التي سلطت الضوء على دور المنظمات غير الحكومية في مُختلف جوانب الحياة المختلفة، ومنها محو أمية الكبار والتخطيط لبرامجها، ومن هذه الدراسات:

دراسة (المهدي؛ صلاح الدين، 2010) بعنوان: **(دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتقويم برامج محو أمية الكبار في مصر وباكستان: دراسة مقارنة)** والتي ذكرا فيها بأن عدد الجمعيات الأهلية في مصر يبلغ حالياً ما يقرب من (15) ألف جمعية، وتعمل في سبعة عشر ميدانا من ميادين العمل والخدمة الاجتماعية وتتمثل في: المساعدات الاجتماعية بنسبة 31.44%، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية بنسبة 29.21%، وتنمية المجتمعات المحلية بنسبة 23.54%، ورعاية الطفولة والأمومة بنسبة 5.94%، ورعاية الأسرة بنسبة 5.82%، وحماية البيئة والحفاظ عليها بنسبة 0.36%، وحماية المستهلك بنسبة 0.31%، وميدان التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل بنسبة 0.2%، ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين بنسبة 1.45%، ورعاية الشيخوخة بنسبة 0.38%، وميدان الصداقة بين الشعوب بنسبة 0.28%، وميدان التنظيم والإدارة بنسبة 0.15%، وميدان النشاط الأدبي 0.171%، وميدان الدفاع الاجتماعي بنسبة 0.178%، وميدان أرباب المعاشات بنسبة 0.013%، وأن من أهم الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تتمثل في عدة مجالات رئيسية هي محو الأمية، وإنشاء المدارس، ومواجهة التسرب من التعليم، وتدريب المعلمين، وتعليم الفتاة، كما يلاحظ أيضا اهتمامها بالمشاركة مع القطاعات المختلفة في تطوير العملية التعليمية.

دراسة (الفقيه، 2013) بعنوان: **(دور منظمات المجتمع المدني في مجال محو أمية المرأة وتنميتها: دراسة تطبيقية على عينة من منظمات المجتمع المدني النسوية في اليمن)** والتي بينت نتائجها أن دور البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الجمهورية اليمنية برامج تحفيظ القرآن والتوعية الدينية وبرامج محو الأمية وبعض المهارات الحياتية والحرفية بالإضافة إلى أعمال ومهام خيرية ورعائية أخرى، وأن منظمات المجتمع المدني تهدف من خلال برامجها إلى تحقيق الأهداف التالية: محو أمية المرأة وتوعيتها صحياً واجتماعياً وسياسياً. تدريب المرأة

وتأهيلها مهنياً وحرفياً. تمكين المرأة من المشاركة في التنمية. إقراض المرأة لبناء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

دراسة (يونس، 2014) بعنوان: (**دور جمعيات ومؤسسات العمل التطوعي في محو الأمية دراسة ميدانية لعينة من جمعيات ولاية جيجل: جمعية الإرشاد والإصلاح، والجمعية الجزائرية لمحو الأمية، اقرأ نموذجاً**) والتي ذكرت أن العمل التطوعي يمثل ركيزة أساسية في كل المجتمعات، لارتباطه بالعنصر البشري والممارسات الإنسانية المعبرة عن معاني الرحمة والخير والتعاون، فهو السبيل الوحيد وقت الأزمات والمشكلات والكوارث لحل مختلف القضايا الإنسانية العالقة، فقد يكون مادياً أو معنوياً، فردياً أو جماعياً، ضمن مؤسسات تربط أفرادها قوانين وأهداف ومبادئ مشتركة دون التطلع إلى تحقيق ربح مادي للمتطوعين. وتوصلت في نتائجها إلى أن الجمعيات كجزء من المنظمات غير الحكومية تسهم وبشكلٍ فعال في الآتي: تقوم هذه الجمعيات بنشاطات كالخياطة، الطرز، الإعلام الآلي وتحفيظ القرآن الكريم لمختلف الدارسين في برامج محو الأمية. تسجيل انخفاض في نسبة الأمية في الولاية مقارنة بالسنوات الماضية. توفر الجمعية للدارسين الأدوات والكتب المدرسية اللازمة، بالإضافة لتقديم جوائز تشجيعية لهم للمواصلة.

دراسة (إبراهيم؛ حسن؛ شاهين، 2009)، بعنوان: (**الدور التربوي لجمعيات المجتمع المحلي في تنمية المرأة الريفية**) والتي اثبتت نتائجها قصور دور الجمعيات –عينة الدراسة- في مجال التعليم، حيث اقتصرت الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات للمرأة الريفية في مجال التعليم على المساعدات المادية التي تقدمها الجمعيات لدفع مصروفات غير القادرين من التلاميذ، بالإضافة إلى ضعف حملات توعية أسر المتسربات من التعليم، كما أن دار الحضانة الموجودة بالجمعيات ينقصها العديد من الإمكانات اللازمة كالكراسي والطاولات وطبيب يشرف على الحالة الصحية للأطفال، أما فصول التقوية وفصول محو الأمية ودورات الكمبيوتر فلا تقدم الجمعيات هذه الخدمات، أما عن مكتب تحفيظ القرآن الكريم وتعليم التجويد فيوجد بجمعيتين فقط، أما عن الندوات الدينية فهي قليلة جداً قد تصل إلى ندوة واحدة في العام.

يتضح لنا من خلال ما سبق أن المنظمات الغير حكومية تلعب دوراً بارزاً في مكافحة الأمية بالبلدان العربية بمختلف أنماطها، وتسهم اسهاماً فعالاً في رقي المجتمعات من خلال البرامج التوعوية والتعليمية التي تقدمها للمجتمعات على اختلاف أنماط ثقافاتهم وعاداتهم، وهذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تُركز على دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز البعد التنموي بمختلف أبعاده لأن التركيز على جوانب التنمية بمختلف أنواعها، والعمل على تعزيزها من شأنه أن يحد من انتشار ظاهرة الأمية أو تفشيها بين أوساط المجتمعات، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على بعد واحد من أبعاد التنمية، أو موضوع من موضوعاتها.

المحور الثالث: (نماذج تطبيقية مُختارة للمنظمات غير الحكومية في البلدان العربية)، منها:

أولاً: نماذج للمنظمات غير الحكومية في الجمهورية اليمنية: يذكر (الفقيه، 2012) أن عمل المنظمات في اليمن أرتكز على نصوص دستورية قوية وواضحة، إذ نصت المادة (58) من

الدستور على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا، وأن الدولة تضمن هذا الحق بما يخدم الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، ولتفعيل دورها وتوسيع نشاطاتها كفل القانون لهذه المنظمات الدعم المالي والعيني من قبل الحكومة والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على جميع ما تستورده، وعلى الهدايا والهبات والمعونات التي تتلقاها من الخارج، وتخفيض (50%) من قيمة استهلاك المياه والكهرباء بما يمكنها من تحقيق مستويات متقدمة من الإنجاز بما يحقق أهداف التنمية، وهنا سوف أعرض لبعض المنظمات غير الحكومية في الجمهورية اليمنية التي رأيت أن لها الدور الفعال في مجال تعزيز البعد التنموي، ومحو الأمية في مختلف المناطق اليمنية، ومن هذه النماذج:

النموذج الأول: اتحاد نساء اليمن: يعد اتحاد نساء اليمن من أقدم المنظمات الجماهيرية الطوعية المستقلة التي تهدف بشكلٍ عام إلى رفع مستوى المرأة اليمنية لتكون شريكاً فاعلاً وأساسياً في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تم تأسيس الاتحاد عام 1967م، وتم دمجه مع الاتحاد العام لنساء اليمن في عدن عام 1990م، وتتمثل رؤية الاتحاد في الريادة في تمكين المرأة في التنمية الشاملة والدفاع عن حقوقها، ويسعى الاتحاد إلى يسعى اتحاد نساء اليمن لتأهيل وتمكين المرأة ودعم قدراتها للمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة والقضاء على كافة أشكال لتميز ضدها وتعزيز مبدأ الشراكة والتعاون مع المنظمات المحلية والعربية والدولية. ويهدف الاتحاد إلى رفع مستوى وعي المرأة من خلال البرامج التي يقدمها في مجال محو الأمية والتوعية الصحية والأسرية والثقافية، ودعم القدرات المؤسسية للنساء وتدريبهن على المهارات الحديثة والعمل على تشجيع الفتيات على استخدام تكنولوجيا العصر لمواكبه المتغيرات المستمرة، كما يهدف الاتحاد إلى إعادة تأهيل وتدريب المرأة على بعض المهارات الحياتية والمهنية مثل التفصيل والخياطة والتطريز والتريكو وغيرها من الحرف اليدوية بدعم من عدد من المنظمات الدولية المانحة، ويشرف الاتحاد على (22) فرعاً منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية (موقع الاتحاد، تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018).

النموذج الثاني: الصندوق الاجتماعي للتنمية: أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم 10 لعام 1997 للمساهمة في تحقيق وتنسيق برامجه مع أهداف خطة الدولة الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر. وقد نفذ ثلاث مراحل من عملياته، وبدأ مرحلته الرابعة في بداية عام 2011. يقدم الصندوق فرصاً تنموية من خلال تحسين فرص الوصول على الخدمات الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية والحد من ضعف الفقراء، فضلا عن بناء القدرات على الصعيدين الوطني بما في ذلك سلطات الحكم المحلي والأطر المجتمعية. وللوصول إلى هذه الأهداف، يطبق الصندوق الاجتماعي أفضل الممارسات الدولية والمحلية والسياسات والنُهُج المجرَبة لمشاركة خبراته مع جميع الأطراف الأخرى في التنمية.

يولي الصندوق الاجتماعي التعليم اهتماماً كبيراً ويأخذ الإنفاق على التعليم الجزء الأكبر مما ينفقه عبر محفظة المشاريع، ويتمثل دور الصندوق في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، واستراتيجية التعليم

الثانوي، واستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار لتحقيق الأهداف الوطنية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص التعليم للجميع، وفيما يلي عرضاً لإسهامات الصندوق الاجتماعي للتنمية بالجمهورية اليمنية في مجال التعليم (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2020):

توفير فرص متكافئة في التعليم: يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توفير فرص تعليمية متكافئة للذكور والإناث والريف والحضر، وذلك من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لتوسيع دائرة استيعاب الأطفال في سن التعليم المدرسي، ترميم بعض المنشآت التربوية وإعادة تأهيلها وتحسين البيئة التعليمية لتصبح محفزة وداعمة لنمو التلاميذ ومشجعة للالتحاق والاستقرار المدرسي، إضافة فصول دراسية ومرافق خدمية لمؤسسات قائمة بغرض التخفيف من التزاحم أو استيعاب شعب خارج المبنى المدرسي، وتأثيث وتجهيز المباني المدرسية بما يمكنها من أداء دورها واستقرار العملية التعليمية والتربوية.

تعليم الفتاة في الريف: يستهدف هذا البرنامج المناطق التي تزيد فيها فجوة الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث عن 90%، من خلال تقديم أنشطة تعزز من دور المجتمع في المشاركة بدعم تعليم الفتاة ومناصرة حقها في التعليم، وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفتاة الريفية من البنية التحتية وأساليب التعليم الملائمة والقضايا ذات الصلة بالحياة اليومية. وتشمل أنشطة البرنامج البنية التحتية، بناء القدرات، التوعية والتعبئة المجتمعية، تأسيس تكوينات مجتمعية.

الجودة التعليمية: يولي الصندوق الجودة التعليمية اهتماماً خاصاً من خلال دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال وبرامج رعاية وتعليم الموهوبين، وتجريب مقاربات جديدة على صعيد تطوير نوعية التعليم، وإدخال تقنيات جديدة في التعليم والتعلم، واختبار عدة مفاهيمَ وأساليبَ وتطبيقاتٍ جديدةٍ في ممارسات العملية التعليمية وبناء القدرات. وتتوزع مشاريع الجودة التعليمية على النحو التالي:

التعليم التمهيدي ورياض الأطفال: يهدف الصندوق إلى مساندة جهود الدولة في التوسع في نظام التعليم ما قبل المدرسي في مناطق مختلفة وذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتعليم الأساسي والمكون الأول له، وتعتبر العناية بتربية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة جزءاً لا ينفصل – من حيث أهميته – عن العناية بالتعليم الأساسي، واستثماراً حقيقياً تنعكس آثاره الإيجابية على جودة التعليم في الحلقة الأولى منه، وتعمل على خفض الهدر في الإنفاق على التعليم، والناتج عن حالات عدم التكيف والإخفاق والإعادة والتسرب.

تعليم الموهوبين: يهدف هذا البرنامج إلى تقديم برامج تربوية وأكاديمية متطورة تستجيب لاهتمامات الطلاب الموهوبين وميولهم، وتتحدى قدراتهم، وتمكنهم من بلوغ أقصى طاقاتهم في المجالات المعرفية والانفعالية.

مدارس تجويد التعليم: يهدف هذا البرنامج لإيجاد (نماذج) مدارس ذات جودة تعليمية تحقق تحول نوعي في العملية التعليمية وتحسين أداء وفاعلية العاملين فيها، وإحداث تغيير في مفاهيم

وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم، ومن المعلم إلى المتعلم بغرض تحسين مخرجات التعليم.

محو الأمية وتعليم الكبار: يعمل الصندوق بترابُط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ومكاتبه في المحافظات لبناء قدرات الكوادر الإدارية والفنية ومعلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار. وتشمل الأنشطة دورات تدريبية للمعلمين والميسرين (من كلا الجنسين) في مراكز وصفوف محو الأمية وتعليم الكبار على مهارات تعليم الكبار، وإعداد الوسائل التعليمية، والمهارات الحياتية، والحرف والأشغال اليدوية، وغيرها من المهارات.

الدعم المؤسسي: تنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة التربية والتعليم ومكاتب الوزارة في المحافظات والمديريات، من خلال دعم محورَي البنية الأساسية والدعم المؤسسي، وتعزيز لا مركزية الخدمات التعليمية.

النموذج الثالث: مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية: وهي مؤسسة أهلية غير ربحية، تسعى لتمكين النساء ثقافياً واجتماعياً في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والثقافة وتنمية القدرات والتدريب المهني بر سلسلة من البرامج والمشاريع المتخصصة وتسعى بصورة عامة للمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي وتحقيق شراكات تنموية داعمة للمجتمع والبيئة المحلية من خلال تقديم نموذجا نسويا رائداً في العمل بهذه المجالات، وتؤمن مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية بأهمية الشراكة المجتمعية مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمعِ المدنيِ، والمنظمات والهيئات الدولية ومؤمنون بالتخصص والشراكة في تطوير وتأهيل النساء.

النموذج الرابع: الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة: تأسست هذه الجمعية عام 1990م، وتعد هذه الجمعية من الجمعيات الطوعية التي تعمل على رفع مستوى المرأة اجتماعياً وثقافياً من خلال فتح فصول لمحو أمية المرأة الأبجدية ومعامل لتدريبها على بعض المهارات الحياتية والمهنية التي تمكنها من تحسين مستوى دخل الأسرة، وتهدف الجمعية أيضا إلى مساعدة الكثير من الأسر في تسهيل عملية التحاق الأطفال وخصوصا البنات بالمدارس النظامية من خلال توفير الزي المدرسي وبعض المتطلبات المدرسية (الفقيه، 2012).

النموذج الخامس: مؤسسة العون للتنمية بالجمهورية اليمنية: مؤسسة العون للتنمية منظَّمةٌ مانحةٌ غيرُ رِبْحِيَّة تأسست في مارس 2006م في الجمهورية اليمنية، بموجب ترخيص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (164)، تسْعَى للريادة في المنح للتنمية المُستَدامَة في المجالاتِ الحيويَّة الهَامَّة، عبرَ سلسلةٍ مِنَ البرامجِ والمشاريعِ القائمة على دراساتٍ مُحكَّمةٍ لتلبيةِ احتياجاتِ المجتمع، مُؤمِنِيْنَ بأهميةِ الشَّراكةِ المُجْتَمَعِيَّةِ مَعَ المُؤسَّساتِ الحُكوميَّةِ، ومُنظَّماتِ المجتمَعِ المَدَنِيّ، والمُنظَّماتِ والهيئاتِ الدَّوليَّة، وتتمثل رسالتها في الإسهام في تمكين المجتمعات المستهدفة من خلال منح مؤسسي نوعي مستدام الأثر في بيئة محفزة وفق أفضل المعايير الدولية، أما أهدافها فتتمثل في (تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية، الإسهام الفعال في التنمية البشرية

للمجتمع، تعظيم اثر المنح، تمكين الجهات المستفيدة، تحديد احتياجات المجتمع، التميز في المنح، بناء شراكات فعالة، التميز في العمل المؤسسي.

ومن برامجها التنموية في مجال التعليم، البرامج الآتية:

برنامج تحسين البيئة المدرسية يرمي هذا البرنامج إلى إيجاد بيئات تعليمية مناسبة لتطوير العملية التعليمية، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك عبر تحسين البيئة المدرسية بتوفير تجهيزات ووسائل تساعد على تحسين الأداء التربوي والتعليمي بمدارس التعليم العام بحضرموت، وتحسين مخرجاته، وتحقيق نقلة في التعليم.

دمج التقنية في التعليم أساس فكرة البرنامج هي دمج التكنولوجيا في التعليم، وغرس وتطوير مهارات متعددة لدى الطلاب مثل التفكير الإبداعي، والقدرة على حل المشكلات، واستخدام وسائل البحث، والعمل التشاركي، وتنمية مهارات الاتصال والتواصل، وتطبيق استراتيجيات التعليم المتمحور حول الطالب.

برنامج تطوير الكوادر التعليمية البرنامج عبارة عن مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى الارتقاء بالكادر القيادي بقطاع التربية والتعليم، عن طريق تقديم مجموعة من الدورات التدريبية الهادفة إلى تزويد الكادر التعليمي بالمعارف والمهارات المعينة لها على تأدية وظيفته بشكلٍ أفضل يسهم في تحسين العملية التعليمية.(مؤسسة العون للتنمية، الموقع الإلكتروني، تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018).

ثانياً: نماذج للمنظمات غير الحكومية بجمهورية مصر العربية: بلغ عدد الجمعيات الأهلية في مصر يبلغ حالياً ما يقرب من (15) ألف جمعية، وتعمل في سبعة عشر ميدانا من ميادين العمل والخدمة الاجتماعية وتتمثل في: المساعدات الاجتماعية بنسبة 31.44%، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية بنسبة 29.21%، وتنمية المجتمعات المحلية بنسبة 23.54%، ورعاية الطفولة والأمومة بنسبة 5.94%، ورعاية الأسرة بنسبة 5.82%، وحماية البيئة والحفاظ عليها بنسبة 0.36%، وحماية المستهلك بنسبة 0.31%، وميدان التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل بنسبة 0.2%، ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين بنسبة 1.45%، ورعاية الشيخوخة بنسبة 0.38%، وميدان الصداقة بين الشعوب بنسبة 0.28%، وميدان التنظيم والإدارة بنسبة 0.15%، وميدان النشاط الأدبي 0.171%، وميدان الدفاع الاجتماعي بنسبة 0.178%، وميدان أرباب المعاشات بنسبة 0.013%، وأن من أهم الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية تتمثل في عدة مجالات رئيسية هي محو الأمية، وإنشاء المدارس، ومواجهة التسرب من التعليم، وتدريب المعلمين، وتعليم الفتاة، كما يلاحظ أيضا اهتمامها بالمشاركة مع القطاعات المختلفة في تطوير العملية التعليمية (المهدي؛ صلاح الدين، 2010).

ومن خلال عرضهما سوف أقوم بعرض بعض النماذج التطبيقية للمنظمات غير الحكومية بجمهورية مصر العربية والتي بدورها تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية، وتحسين العملية التعليمية، ومكافحة الأمية في مختلف محافظات الجمهورية المصرية، ومن هذه المنظمات:

النموذج الأول: جمعية حواء المستقبل: تتمثل رؤية جمعية حواء المستقبل في "أن جمعية حواء المستقبل هي المدخل لأسرة سعيدة وبيئة صحية ومجتمع أفضل"، بينما تتمثل رسالتها في "تنمية الأسرة والبيئة بهدف إحداث تغيير إيجابي في المجتمع مع خلال مشروعات اجتماعية وثقافية وبيئية تستهدف تحسين الحياة للمرأة والطفل من خلال العمل مع الأسر الأكثر احتياجاً على أساس البرامج والمشروعات ومحاولات التوظيف لهذه الفئات لا على أساس المساعدة والإغاثة (السمالوطي، 2008)، وتتحدد أنشطة الجمعية في ستة مكونات رئيسية هي: التعليم، والبيئة، والمرأة والطفل، والمشاركة المجتمعية، والتشبيك وبناء الشبكات، والدراسات والبحوث والتدريب (السمالوطي، 2008)، وفيما يتعلق بالنشاط التعليمي للجمعية، فإنه ينقسم إلى برامج للتعليم الإلزامي عن طريق مشروعات لرفع كفاءة وتطوير العملية التعليمية في المدارس الحكومية والتأكيد على الشخصية المتكاملة لطفل المرحلة الابتدائية ومحاولات رصد وعلاج ظاهرة التسرب من التعليم، وبرامج خاصة بالتعليم غير الإلزامي عن طريق مشروعات محو الأمية كمدخل للتنمية الشاملة بالتعاون مع الهيئة العاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بشمال الجيزة وقرى ونجوع محافظة قنا، يتضح مما سبق، اهتمام جمعية حواء المستقبل بالأنشطة التعليمية من بين أنشطتها، ويتجلى هذا الاهتمام في مجموعة من المشروعات التي تتبناها الجمعية في مجال التعليم النظامي وغير النظامي، وبالتعاون مع العديد من المنظمات القومية والدولية، ومن هذه المشروعات: مشروع محو الأمية كمدخل للتنمية الشاملة، والذي ينفذ بالتعاون مع هيئة محو الأمية وتعليم الكبار والصندوق الاجتماعي بالجيزة وقنا (1996-2004)، وتتمثل أهداف هذا المشروع فيما يلي (السمالوطي، 2008):

1.حصر الأميين وتصنيفهم.

2.حث شباب الخرجين من المتعلمين على الانضمام إلى مشروع محو الأمية.

ج- التنسيق مع الأجهزة المعنية بكافة مستوياتها لمواجهة مشكلات الدارسين وذلك لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة لهذه الفصول.

د- حل المشاكل الاجتماعية الخاصة بالدارسين.

ه- استثارة مشاركة المجتمع في تحفيز الدارسين للتعليم ومنعهم من التسرب.

وفيما يتعلق بإدارة الجمعية، فإنه يقوم على إدارة الجمعية هيكل إداري يتكون من (88) عضواً بالجمعية العمومية (45 ذكور و43 إناث)، يشارك نسبة 90% منهم داخل لجان مجلس الإدارة التي تشمل لجنة التقويم والمتابعة، ولجنة الدعوة والإعلام، ولجنة التنمية الإدارية، ولجنة التدريب

والتعليم. وقد أشارت منسقة البرامج والمشروعات بالجمعية إلى أن القرارات تتخذ داخل الجمعية بشكل جماعي قاعدي وليس بطريقة الهرم الإداري المعهودة في باقي المؤسسات مما أعطى فريق العمل الحيوية والشعور بالمسئولية والحماس في الإنجاز وتحقيق النتائج (السمالوطي، 2008).

النموذج الثاني: جمعية كاريتاس – مصر: كاريتاس-مصر جمعية ذات نفع عام، ومسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم 1150 لسنة 1967، وتعمل في جمهورية مصر العربية، ومنتسبة لهيئة كاريتاس الدولية. ورسالتها هي "تنمية الإنسان وكل إنسان وكل إنسان، دون التميز بين اللون أو الجنس أو الدين"، ومن أجل تحقيق رسالتها تعمل في مجالات التكوين والتأهيل والتوعية ودعم حقوق الإنسان (دليل جمعية كاريتاس، 2018).

تأسست جمعية كاريتاس-مصر في جمهورية مصر العربية منذ عام 1967، وتعمل في مجالات التنمية، وهدفها مساندة الإنسان وتنميته، وتلتزم كاريتاس-مصر بأكثر من نشاط تنموي، وتعمل بالتحديد في ميادين التكوين الأساسي، التدريب والصحة والوقاية والتأهيل، ومكافحة المخدرات والإدمان والإيدز، ومحو الأمية، والصحة، ومكافحة مرض الجذام، وترقية المرأة، والحضانات، والتدريب المهني، ومساندة الأطفال المعرضين للخطر وذوي الاحتياجات الخاصة، والتنمية الزراعية، والإسكان، والقروض، والمشروعات الصغيرة (دليل جمعية كاريتاس، 2018).

أما عن برامج محو الأمية، فقد بدأ التفكير فيه عام 1972 بمبادرة من مجموعة من المنظمات الأهلية في مصر ضمت جمعية الصعيد للتربية والتنمية، وجمعية كاريتاس مصر، والهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وأسقفية الخدمات الاجتماعية، وتم تكوين ما سمي باللجنة المسكونية. وقد بدأت الفكرة كمحاولة لتخطي المشاكل الناجمة عن صعوبة تعميم البرامج الرسمية لتعليم الكبار، وعن ارتداد الكثير من الدارسين للأمية، وعن الأعداد المذهلة للأميين في مصر، وتعتمد فلسفتهم في تعليم الكبار على أن المطلوب من برامج مكافحة الأمية ليس خلق قوالب جامدة من التفكير، ولكن أن تدرب الأمي على أن يحرر نفسه، أي أن يعي حاضره ويفكر فيه ويجد الأسلوب المناسب لتحرير هذا الواقع. وتمتلك الجمعية ما يقرب من (900) فصل موزع على محافظات القاهرة، والإسكندرية، والبحيرة، والفيوم، والسويس، وبني سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر، وأسوان. وتقوم الجمعية بتدريب (290) فصل من خلال دعم منظمة اليونيسيف، وذلك بالتوازي مع مدارس المجتمع (دليل جمعية كاريتاس، 2018).

النموذج الثالث: جمعية "علشانك يا بلدي" للتنمية المستدامة "AYB" بالمعادي وفروع أخرى:

الغرض: تهدف الجمعية لخلق نماذج تنموية اقليمية بهدف ضجر الفقر وتعزيز الكرامة الانسانية، من خلال تحسين قدرات الشباب وتوفير الفرص لهم، مما يساهم في ارتفاع المستوى المعيشي للمجتمعات الأقل حظاً.

الرؤية: خلق مجتمع مستقل اقتصاديا حيث يتم تمكين الشباب ودمجهم في مجال التنمية المستدامة.

نشأتها: أنشئت الجمعية عام 2002 بهدف تقليل نسبة الفقر في مصر عن طريق خدمة الفئة المهمشة من المجتمع التي تشكل نسبتها أكثر من 44% من السكان.

تعمل الجمعية على عدة مشاريع، حيث يوجد مشروع "Egypt Work" وهو يهدف إلى توفير فرص عمل وتأسيس مشاريع صغيرة لحوالي 2000 من الشباب في محافظات القاهرة والمنيا والبحيرة وقنا، عن طريق تحديد احتياجات وتحديات سوق العمل، وتدريب الشباب على حرف مثل النجارة والخياطة وأعمال الحدادة. مدة ذلك المشروع عام ونصف.

ويوجد مشروع التدريب والتشغيل "ماركت لينك" الذي يهدف إلى تدريب الشباب على الحرف والمهارات الحياتية والمهنية، بجانب توفير الوظائف المناسبة لهم. كما يوجد مشروع التنمية الشاملة للأسرة الذي يعمل على توفير خدمات غير متوفرة في المناطق الفقيرة، وتوفير التدريب ورأس المال اللازم لبدء مشروعات صغيرة لعدد من 10 إلى 15 من أرباب الأسر الفقيرة في الحرمين بالإسكندرية، وعمل دورات صحية لنساء وشباب تلك الأسر.

هذا بجانب وجود مشروع تدريب حرفي للفتيات على الخياطة وصناعة الجلود، ثم توظيفهن، أو منحهن قروضا ليبدأن عمل مشاريعهن الخاصة. ذلك بالإضافة إلى مشروع المستثمرين الشباب الذي يقدم لحوالي 200 شاب وفتاة من سن 18 إلى 30 سنة من المجتمعات الفقيرة فرصة التدريب المهني وتقديم القروض التي تؤهلهم لعمل مشاريع صغيرة خاصة بهم.

كما يوجد مشروع التدريب الحرفي الذي يوفر تدريب مهني لـ 800 من الشباب في محافظات القاهرة وقنا والفيوم، ومشروعات أخرى صغيرة ومتناهية الصغر. هذا بالإضافة إلى برنامج شباب ناجح الذي يساعد الشباب في المرحلة الثانوية على التخطيط لمستقبلهم الوظيفي، وبرنامج أطباء أصحاء الذي يهدف إلى زيادة الوعي حول التغذية السليمة لأطفال مصر لدى طلاب المرحلة الابتدائية.

يوجد للجمعية فروع أخرى بالعمرانية ودار السلام وعين الصيرة. كما يوجد فروع في بعض محافظات مصر، وهم فروع الفيوم والبحيرة والمنيا.

البرامج والأنشطة:

برنامج التمويل متناهي الصغرIMG_9326 يتيح برنامج التمويل المتناهي الصغر الخاص بجمعية علشانك يا بلدي الفرصة للمستفيدين في المناطق الفقيرة الفرصة لتأسيس مشروعاتهم الخاصة وجعلها مشروعات مربحة تقوم بضمان فرص عمل سواء لأنفسهم أو للأخرين، فضلا عن تأمين دخل مناسب لهم لتلبية احتياجاتهم. يتم ذلك عن طريق الدعم الفني والمالي والتدريب المهني حسب الحاجة، وتوفير القروض المتناهية الصغر والتي تتراوح قيمتها بين 1000 جنيه لتصل إلى 3000جنيه والقروض الصغيرة التي تتراوح ما بين 3000جنيه و12500 جنيه ذلك بالإضافة إلى المتابعات المكثفة والشاملة التي تستمر لمدة عام واحد منذ تاريخ بدء المشروع

للتأكد من إحداث الأثر الاجتماعي المطلوب الذى يصنع فرق ملموس على مستوى المعيشة للمستفيدين.

برنامج التدريب من أجل التوظيفIMG_3090 في ظل مشكلة البطالة المستمرة في مصر، والفجوة التي بين المهارات التي يتطلبها سوق العمل والمهارات التي يمتلكها الشباب في الواقع، هذا البرنامج تم إنشاءه وتطويره من قبل فريق علشانك يا بلدي للتنمية المستدامة على مدى السنوات الماضية وذلك لتوفير الحلول المناسبة للمساهمة في حل تلك المشكلة. ويتضمن ذلك إجراء وتحليل دراسات لسوق العمل، ووفقاً للنتائج يتم توفير للشباب خدمات تأهيل متكامل لسوق العمل يشمل التدريب والإرشاد والتوجيه الوظيفي، مما يجعلهم أكثر جاذبية للسوق ويزيد من احتمالية تطابقهم مع الوظائف المتاحة، فضلاً عن بقاءهم ونجاحهم في وظائفهم.يتم ذلك من خلال توفير تدريبات تتناسب مع سوق العمل أو ريادة الأعمال، مثل المهارات الحياتية والعملية والتدريب المهني، بالإضافة إلى التوجيه المهني والنصح والإرشاد الوظيفي وبالتوازي، تقوم جمعية علشانك يا بلدي ببناء شراكات مع أصحاب الأعمال من أجل تعزيز تفهمهم لأهمية توفير فرص عمل لائقة للشباب المؤهلين، بما يتضمن رواتب وبيئة عمل وظروف وساعات عمل مناسبة والالتزام بقوانين العمل، مما يمكن جمعية علشانك يا بلدي من مراقبة أداء الموظفين وتسجيل الآراء والتعليقات، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

برنامج التعليم والتوعيةIMG_3636_2 يعمل هذا البرنامج على تنمية المهارات الحياتية والقدرات التعليمية للأطفال والنشء في المجتمعات الفقيرة، وكذلك الأمهات، من خلال التدريب على المهارات الحياتية المختلفة، ودورات التوعية عن الصحة والتغذية السليمة والأخلاق، فضلا عن دعم التعليم والدروس التعليمية المكملة للتعليم الأساسي. وكذلك تهدف الخدمات المقدمة لتقليل العبء المالي على الأسر والذي ينتج من الإنفاق على الدروس الخصوصية والرعاية الصحية، وبالتالي يكون متاح للأسرة لإنفاقه على الضروريات والأولويات الأخرى.

برنامج التوسع والانتشار img-20140114-wa0003 بدأت جهود علشانك يا بلدي في التوسع ونشر النموذج التنموي بنية التوسع في تقديم خدماتها في مختلف محافظات مصر. وقد كانت البداية عام 2009، عندما تقرر تنفيذ مشروع للتوظيف في 8 محافظات، وهم الدقهلية والغربية والشرقية والمنوفية والفيوم وبنى سويف والمنيا وقنا، واستمر حتى نهاية عام 2010. وفي ظل العمل في هذا المشروع، بدأت علشانك يا بلدي في التعاون مع جمعيات أخري في تلك المحافظات، حيث قامت بتنمية قدراتهم وتدريبهم على تنفيذ نموذجها التنموي. وفي عام 2011، في ضوء الجهود السالف ذكرها ومشروعات جديدة، بدأت علشانك يا بلدي في العمل في محافظات الأقصر والبحيرة، على توفير تدريب من أجل التوظيف ودعم تأسيس المشروعات الصغيرة، وعن طريق مشروعات أخرى بدأت عام 2012، وفي إطار تأسيس البرنامج بصفة رسمية بالجمعية، قامت علشانك يا بلدي بالتوسع في العمل بمحافظة الاسكندرية، بتوفير خدمات دعم المشروعات الصغيرة والتوعية والتعليم للأطفال والنشء، وفي عام 2013 قامت بالتوسع في العمل بمحافظة كفر الشيخ، في توفير دعم لتأسيس المشروعات الصغيرة بنظام التمويل

الإسلامي. ويعد برنامج التوسع ونشر النموذج التنموي المسئول الرئيسي عن توسع خدمات علشانك يا بلدي في 12 محافظة في مصر، حيث تم تطبيق نموذجها التنموي في كل منها. ويتم هذا الانتشار إما عن طريق تنمية مهارات وتوفير الدعم المالي لجمعيات شريكة تعمل في تلك المحافظات أو الدعم المالي والفني للأندية الطلابية لعلشانك يا بلدي في المحافظات أو تأسيس فروع جديدة للجمعية في المحافظات المستهدف العمل بها. حتى الأن، عن طريق البرنامج أو الأندية الطلابية أو الفروع، قامت علشانك يا بلدي – سواء فيما سبق أو حتى الآن – بخدمة 17 محافظة في جميع أنحاء مصر.

النموذج الرابع: "علمني" بالعباسية "Educate Me"

النشأة والهدف: تم إنشاء مؤسسة "علمني" عام 2010، بهدف تحديد شكل آخر للتعليم في مصر. تهتم "علمني" بتحسين المستوى التعليمي للأطفال الذين تعاني عائلاتهم من المستوى المادي المنخفض، وذلك من خلال برامج تعليم ذاتية تعطي لكل طفل حق اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة التي تمكنه من تحقيق أحلامه.

البرامج التي تقدمها: تقدم "علمني" خمس برامج أساسية للأطفال في مختلف الأعمار فيوجد برنامج تعليمي للأطفال من سن 4 إلى 7 سنوات، لمدة سنتين، وبرنامج تعليمي غير رسمي لفترة ما بعد المدرسة لمدة 6 سنوات للأطفال من سن 7 إلى 14 سنة، وآخر لفترة المدرسة لمدة 6 سنوات للأطفال من 10 إلى 15 سنة. كما يوجد برنامج لتعليم الشباب والبالغين لمدة سنتين لمن هم فوق 15 سنة، وبرنامج رسمي للمنح الدراسية للأطفال من سن 7 إلى 14 سنة.

علمني مؤسسة مصرية مسجلة غير هادفة للربح تطمح لتغيير مفهوم التعليم في مصر، نشأت المؤسسة عام 2010 كمبادرة لجمع التبرعات لإعادة الأطفال المتعسرين مادياً للمدارس، وبعد فترة قصيرة بدأنا تطوير نموذج تعليمي خاص بنا مصمم للتركيز على المتعلم ومهاراته، وذلك بعد أن توصلنا إلى أن نظام التعليم المصري وحده غير كاف.

وأخذنا أول خطوة في نشر نموذجنا التعليمي بإنشاء مدرسة علمني المجتمعية بالجيزة ثم أطلقنا بعدها مبادرة علمني للتنمية المهنية للمعلمين والمديرين والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس والمؤسسات التعليمية في كل أنحاء الجمهورية.

رؤيتنا: أن يكون كل فرد في المجتمع مسؤولاً عن مساعدة الآخر على تحقيق ذاته.

رسالتنا: نود الترويج لنموذج تحقيق الذات بحيث يتم تعميمه على المستوى القومي، وذلك بإيجاد حلول وأفكار تعليمية مبتكرة للأطفال والمعلِّمين وأولياء الأمور، والمؤسسات أيضًا.

فلسفتنا: تؤمن علمني بأن الأطفال يولدون وفي داخلهم حب التعلم، وأن أفضل طريقة لتعليم الأطفال هي إشباع فضولهم ورغبتهم في المعرفة، ومن ثم تؤمن علمني بضرورة بناء التعليم على مواهب الطفل لإعطائه فرصة لتحقيق أحلامه وطموحاته وعيش الحياة التي يرغب فيها،

وفي نظرنا، لا ينتهي التعليم بشهادة جامعية أو مكان في سوق العمل، بل يساعد التعليم الإنسان على تحقيق ذاته ويشجعه على مساعدة الآخرين على تحقيق ذواتهم.

قيمنا:

ثالثاً: نماذج تطبيقية على المنظمات غير الحكومية بالمملكة العربية السعودية

النموذج الأول: مؤسسة مسك

عن المؤسسة: مؤسسة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز الخيرية "مسك الخيرية"، مؤسسة خيرية غير ربحية، تكرّس أهدافها لرعاية وتشجيع التعلم وتنمية مهارات القيادة لدى الشباب من أجل مستقبل أفضل للمملكة العربية السعودية.

ولتحقيق ذلك، تركز المؤسسة على الاهتمام بالشباب في أنحاء البلاد، وتوفر وسائل مختلفة لرعاية وتمكين المواهب والطاقات الإبداعية وخلق البيئة الصحية لنموها، والدفع بها لترى النور واغتنام الفرص في مجالات العلوم والفنون الإنسانية.

وسوف تدعم ركائز المعرفة مجتمعنا في المستقبل، من خلال تمكين الشعب السعودي نحو التعلم كوسيلة للتطوير ودفع التقدم في الأعمال التجارية، والجوانب التكنولوجية والأدبية والثقافية والاجتماعية لأمتنا.

مؤسسة "مسك الخيرية "، أنشأها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وتسعى لبلوغ هذه الأهداف من خلال خلق البرامج والشراكات مع المنظمات المحلية والعالمية في مختلف المجالات، وكذلك مع مجموعة متنوعة من الحاضنات، حيث تستثمر "مسك الخيرية" في تطوير رأس المال الفكري وإطلاق طاقات الشباب السعودي.

وتؤمن "مسك الخيرية" أن الحضور المؤسسي لها يمكن أن يدعم تعزيز الجهود نحو مجتمع قائم على المعرفة، سعيا لتحقيق الإنجاز والقيمة المضافة للمجتمع السعودي، كما أن المبادئ التوجيهية لدينا هي الالتزام، والأثر، والنزاهة.

الرؤية:استحداث الفرص لتنمية المجتمع وإطلاق طاقات أفراده.

الرسالة: تمكين المجتمع من التعلم والتطور والتقدّم في مجالات الأعمال والمجالات الأدبية والثقافية والعلوم الاجتماعية والتكنولوجية، عبر إنشاء حاضنات لتطوير وإنشاء وجذب مؤسسات عالية المستوى، وتوفير بيئة تنظيمية جاذبة.

مجالات الاهتمام:

الثقافة: تؤمن "مسك الخيرية" أن نشر الثقافة هو سلم الصعود نحو النهضة والتقدم، ولطالما كان المستوى الثقافي بمثابة معيار لمدى الرقي الفكري للأفراد والمجتمعات، لذا سعت وتسعى لإطلاق مشروعات ثقافية تستهدف مفاصل التنمية في جسد المجتمع الشبابي.

الاعلام: تتعدد وسائل الإعلام وتتنوع في الأثر والقوة، وتدرك "مسك الخيرية" أن الإعلام هو أحد أهم قنوات نقل الخبرات والثقافات والأفكار، لذا يعتبر الإعلام من أولويات اهتمام مسك.

وتركز مسك على تنمية المهارات الإعلامية، وتحرص على مواكبة أحدث الممارسات في مجال الإعلام، من منطلق أهمية ألا يتخلى الإعلام عن مسؤوليته الاجتماعية كوسيلة بناء وتنمية تزيد من مستوى الوعي وترتقي بالمجتمع والوطن.

التعليم: يُعد التعليم ركيزة أساسية لنهضة الأمم والقاطرة التي تعبر بالمجتمع نحو آفاق التقدم والتطور، عبر إنتاج عقول مفكرة وواعية وقادرة على إدارة وبناء مؤسسات المجتمع وركائزه الأساسية، وتهيئة الكوادر البشرية والكفاءات القادرة على إنشاء وقيادة مشروعات التنمية بكل مستوياتها.لذلك عملت "مسك الخيرية" وتعمل على دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء ورعاية مدارس وأكاديميات تتميز بمعايير تعليمية عالمية مثل مدارس مسك ومدارس الرياض، كما عقدت شراكات دولية للاستفادة من الخبرات الدولية المتميزة، مثل الشراكة مع جامعة هارفارد الأمريكية، والتي شملت اعتماد برنامج إعداد القادة، إذ حصلت "مسك الخيرية" على تفويض من الجامعة لتكون وكيلاً لها في مجال القيادات الشابة الناشئة في الشرق الأوسط، كما تضمنت الاتفاقية توفير مقاعد دراسية في برنامج التأهيل وتطوير القيادات بالجامعة، بحيث تقوم "مسك الخيرية" باختيار طلبة سعوديين متميزين وابتعاثهم لهذا البرنامج، إلى جانب تبادل زيارات الوفود التي من شأنها تطوير الشراكة والعمل بين الطرفين. (الموقع الرسمي للمؤسسة، تم الاسترجاع بتاريخ 24-4-2018)

النموذج الثاني: مؤسسة الملك عبدالله الإنسانية

التعريف بمؤسسة الملك عبد الله الإنسانية: كانت حياة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مرتبطة بحياة شعبه، فقد كرسها 'رحمه الله' لخدمة شعبه وبلاده والأمتين العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء.

وهذا البذل والعطاء لا يزال مستمراً من خلال مؤسسته الإنسانية، في الرياض، أصدر الملك عبد الله 'رحمه الله' نظام مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للأعمال الإنسانية، بالمرسوم

الملكي الكريم رقم أ/١٤٣، ١٤٣١ (٢٠١١م)، لتكون مؤسسة عالمية مستقلة تعمل على تجسيد رؤية الملك عبد الله وقيمه السامية؛ فرؤيته 'رحمه الله' تمثلت في وجود عالم أفضل قائم على قيم التسامح والفضيلة والسلام.

وستعزز المؤسسة بقاء ونماء مآثر الملك عبد الله من خلال مجموعة من البرامج الإنسانية والاستثمارات الدولية، ترتكز على سبعة مجالات رئيسية، وهي: التنمية الاجتماعية، الحوار بين الأديان، التعليم، العلوم والتكنولوجيا، الرعاية الصحية، التنمية الاقتصادية، الامن والسلام.

والمحاور السبعة التي سوف تعمل المؤسسة في إطارها تجسد رسالة المؤسسة وقيم الملك عبد الله، وهي كما يلي:

1. **التنمية الاجتماعية** :وذلك من خلال دعم شرائح المجتمع المختلفة وضمان بيئة مناسبة مبنية على العدل والسلام والتسامح وعدم التمييز.
2. **الحوار بين الأديان:** وذلك من خلال دعم جهود الحوار بين أتباع الحضارات والأديان وتشجيعها من خلال تعزيز التفاهم بين المذاهب الإسلامية والأديان العالمية والحد من التمييز والخصام وتعزيز القيم والأخلاق الإنسانية.
3. **التعليم**: وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات الممكنة لقطاع التعليم.
4. **العلوم والتقنية:** وذلك من خلال تخصيص الكراسي العلمية والبحثية ودعم العلوم والتقنية ومراكز الأبحاث والتطوير.
5. **الرعاية الصحية:** وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات للقطاع الصحي.
6. **التنمية الاقتصادية**: وذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية في المجتمعات عبر توفير الإسكان الاقتصادي ودعم مشاريع التنمية في الزراعة والصناعات الحرفية والخدمات.
7. **الأمن والسلام**: وذلك من خلال التواجد الفاعل في أوقات الأزمات والكوارث عبر تقديم المساعدة الفورية للمتضررين وإعادة البناء، ليعود المجتمع المتضرر إلى حياته الطبيعية(الموقع الإلكتروني للمؤسسة، تم الاسترجاع بتاريخ 25-4-2018).

النموذج الثالث: مؤسسة الملك خالد الخيرية

نطاق عمل المؤسسة: إيماناً من المؤسسة بأهمية أن تكون مخرجاتها عالية الجودة وتنعكس على المستفيدين من خدماتها بالشكل الأفضل، فقد ركزت المؤسسة على مجالات محددة تعمل بها، وهي على النحو التالي:

1. التدريب وبناء القدرات لدى المنظمات الخيرية المحلية وفي القطاع غير الربحي بشكل عام.

2. تخصيص المنح للمنظمات غير الربحية المهتمة بالقضايا التنموية.

3. رفع الوعي الاجتماعي والخيري والضغط باتجاه التغيير الإيجابي للسياسات المتعلقة بالعمل الخيري والتنمية المستدامة.

4. دعم فرص تطوير الشباب السعودي اقتصادياً واجتماعياً في ميادين التوظيف والعمل الريادي وتنمية المهارات.

5.توثيق وتدوين سيرة جلالة الملك خالد، طيب الله ثراه.

6. رعاية الجوامع (جامع الملك خالد، وجامع الملك عبد العزيز) بمدينة الرياض.

7. إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

8. منح جائزة الملك خالد لأفراد المجتمع والمنظمات غير الربحية وشركات القطاع الخاص المتميزين في عطائهم الاجتماعي.

الرؤية :مجتمع سعودي تتكافأ فيه الفرص ويسعى للازدهار

الرسالة: تحقيق الازدهار عبر تفعيل دور المساهمين في التنمية وتمكينهم من خلال الاستثمار الاجتماعي وبناء القدرات وكسب التأييد

قِيَمنا

المسؤولية	**الشغف**
المصداقية الشفافية	الالتزام الحماس
الاحترافية	**التعاون**
الاحترام الكفاءة	العمل الجماعي مشاركة المعرفة
الابتكار	**التكيف/ التأقلم**
الإبداع الريادة	تعلم الإصرار على التطور

المصدر (الموقع الرسمي للمؤسسة، تم الاسترجاع بتاريخ 24-4-2018)

المحور الخامس: (نتائج البحث وتوصياته):

أولاً: نتائج البحث: توصل البحث الحالي من خلال العرض العلمي السابق لفقراته، ومحتواه إلى النتائج العلمية الآتية:

1.أن التنظيم الاقتصادي لأي دولة يتكون من ثلاثة مجالات رئيسية، وهي القطاع العام المتمثل في الحكومة وتوابعها، والقطا الخاص المتمثل في الشركات والأعمال، والقطاع الثالث وهو القطاع الأهلي المتمثل في المنظمات غير الحكومية وغير الربحية.

2.أن البعد التنموي عبارة عن: "تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد ويشمل ذلك الجوانب الرئيسية للتنمية وهي الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والاجتماعية".

3.أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات مستقلة عن الحكومة، لا تهدف إلى الربح، وتقوم على فكرة التطوع، وتقوم بمجموعة من الخدمات والوظائف الإنسانية التي تسهم في تنمية المجتمع بمختلف مجالاته.

4.أن الأمية عبارة عن عدم قدرة الإنسان على القيام بالعديد من المهارات الخاصة بالقراءة والكتابة، والتي تمكّنه من ممارسة الكثير من المجالات الحياتيّة التي تعتمد على القراءة والكتابة، خاصّة في الوقت الحاضر، والذي رافقه حدوث تغير كبير في التطورات التكنولوجيا والعلميّة، والتي لا يستطيع أيّ شخص ليس لديه القدرة على الكتابة والقراءة من مجاراتها والتعامل معها.

5.إن المنظمات هي الشكل السائد في المجتمعات المعاصرة بمعنى أنها الشكل المؤسسي المهيمن على مقدراتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضرورية لتحقيق الأعمال الصعبة والتي يتعذر القيام بها بالعمل الفردي، وتعتبر الأكثر كفاية وفاعلية عندما تنظم وتدار وفقاً للأسس والمعايير الإدارية العلمية والعملية.

6.هنالك بناء شراكة ناجحة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي لتطوير المجتمعات في مختلف نواحي الحياة.

7.إن الأمية مشكلة اجتماعية ذات أبعادٍ متعددة ومتنوعة، وتحد من عملية التنمية في أي بلد من البلدان، ولا سبيل للتخلص منها والقضاء عليها إلا من خلال كفل حق التعليم وإلزاميته لكافة أفراد المجتمع الأميين من خلال مراكز محو الأمية، إضافة إلى استغلال الموارد الاقتصادية بصورة أفضل وتوفير المدارس، والمستلزمات الدراسية، ومحاربة الفساد والرشوة، إضافة إلى إعطاء فرصة في الوظيف للمتحررين من الأمية، وتوليد الإحساس لدى الأفراد بأهمية التعليم والوعي بمشكلة التخلف وأبعادها، وزيادة كفاءة العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار سواءً كانوا معلمين، أو مخططين، أو مشرفين وموجهين للعملية التعليمية.

8.أن المعرفة تعتبر بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق ميزة تنافسية مسألة حاسمة نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية، وأن الإنفاق على تعليم الأفراد والرعاية الصحية لهم يؤدي إلى تطور رأس المال البشري، ومن ثم يزيد من رقي وتطور عملية التنمية بمختلف أبعادها في المجتمع.

9.أن الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية المستدامة هو الوصول إلى نمط إنتاج واستهلاك ومجتمعات ذات قابلية للاستدامة من خلال تحقيق متطلبات الإنسان وبنفس الوقت حماية الموارد الطبيعية والأمن الاجتماعي، ولا شك أن وجود اقتصاد قوي وصحي يعتبر عنصراً رئيسياً للاستدامة، ولكن هذا الاقتصاد يجب أن يحقق الحاجات الرئيسية للمواطنين بدون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة بالإضافة إلى أهمية التوزيع العادل للموارد والثروات.

10.تسعى المنظمات غير الحكومية في البلاد العربية إلى تحقيق الأهداف التربوية (التوعية والتدريب) للتنمية المستدامة في نشاطاتها وبرامجها مع وجود فروق في مستوي أدائها كما يري المستفيدون.

11.اقتران جهود محو الأمية بالتدريب والتأهيل، والمتابعة المستمرة، وإعداد الكوادر الخاصة بذلك، بالمنظمات الأهلية، والتدريب على مهن غير تقليدية، مع تصميم البرامج المتخصصة والتي تناسب الأفراد الجماعات طبقا للمستوى المهاري والمعرفي لكل منهم.

12.يتم تحقيق التكامل بين جهود محو الأمية من خلال المنظمات الأهلية، والتعليم الوظيفي التدريبي، وتحقيق الارتباط بين البرامج التعليمية والتدريبية والتعاون مع الجامعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في سبيل تطويرها.

ثانياً: توصيات البحث: من خلال النتائج التي توصل البحث إليها، وما تضمنه الإطار المعرفي فإننا نوصي بالآتي:

1.أن تتخصص بعض المنظمات غير الحكومية في مجال تعليم الكبار بحيث يقتصر عملها وأنشطتها على مجال تعليم الكبار، وهو ما يمكن تحقيقه بالنسبة للمنظمات التي يغلب على نشاطها الأنشطة المرتبطة بمحو الأمية وتقديم برامج التدريب وإعادة التأهيل.

2.نشر نماذج ناجحة لتجارب وخبرات التنمية ومكافحة الأمية دولياً وإقليمياً وقومياً ومحلياً للإفادة منها على نطاق واسع.

3.وضع توصيف محدد لمكونات الحق في التعليم بمختلف أنواعه (محو أمية-تعليم ثانوي-تلمذة صناعية).

4.إبراز مفهوم البعد التنموي من خلال (التوعية والتعليم -التدريب والتأهيل) في برامج التنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية، وإغناؤه، واعتماده نهجا وأساسا للتطوير والتجديد.

5.تقييم برامج المنظمات غير الحكومية في مختلف الدول العربية، وتحديد جوانب القوة والضعف فيها، بهدف تحسين كفاءتها.

6.التأكيد على أهمية ربط برامج المنظمات غير الحكومية في مختلف البلاد العربية بمفهوم التنمية المستدامة ذات الأبعاد الشاملة (الاقتصادية-الاجتماعية -البيئية).

7.تحسين وتطوير مستوى البرامج التعليمية والتدريبية التي تستهدف التنمية المستدامة.

8.إعادة توجيه أنماط التعلم والتعليم الناشط والهادف للتنمية المستدامة على كافة المستويات التعليمية والتدريبية.

9.إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على عمل المنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز البعد التنموي، وتعليم الكبار ومحو الأمية من ناحية، ومن ناحية ثانية عمل دراسات مقارنة بين

المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية من أجل اكتشاف جوانب القوة فيها وتعزيزها، وجوانب الضعف ومحاولة تعديلها.

قائمة المراجع:

1. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (2004). أعمال الحلقة النقاشية حول تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003. دمشق: سوريا. تحرير: د. منير الحمش.
2. الكفارنة، وفاء مفيد (012-2). دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تعزيز خبرة العاملين فيها. رسالة ماجستير. قسم إدارة الأعمال: كلية التجارة. الجامعة الإسلامية: غزة.
3. إبراهيم، إبراهيم محمد (2010). آليات الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق الجودة في تعليم الكبار: مشروعات التمكن من القرائية نموذجاً. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي -الواقع والرؤى المستقبلية) –مصر: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.
4. النملة، حازم يوسف (2008). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي: مداخلة من منظور الهيئة العلمية. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا: جامعة بيرزيت.
5. البوفلاح، صالح محمد صالح (2016). دور المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. رسالة ماجستير. كلية الحقوق: جامعة الشرق الأوسط.
6. قاسم، محمد فتحي (2010). دور المنظمات غير الحكومية في إدارة تعليم الكبار بمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة. آفاقجديدةفيتعليمالكبار- مصر: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس. ع 9.
7. حريم، حسين (2016). إدارة المنظمات: منظور كلي. عمان: دار الحامد للطباعة والنشر.
8. معمر، إبراهيم حسين (2011). دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان. رسالة ماجستير. قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة. مصر.
9. الخواجة، محمد ياسر (2014). علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا. القاهرة: دار الفكر العربية.
10. الأقداحي، هشام محمود (2017). السياسة الاجتماعية ودورها في التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
11. خاطر، أحمد مصطفى؛ محمد، محمد عبدالفتاح (2010). الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
12. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2007). تنمية المجتمع المحلي. الإسكندرية: دار الوفاء.
13. السكري، أحمد شفيق (2015). تنمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية تراجم وأبحاث في تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية. الإسكندرية: دار الوفاء.
14. الأحدب، جلال (2015). محاضرات في التنمية البشرية. عمان: دار أمجد.

15. أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين مدحت (2017). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
16. العرباوي، آمال. (2000). المتطلبات التنموية من تعليم الكبار في مصر في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية: دراسة تحليلية. مجلة التربية والتنمية: القاهرة. السنة الثامنة، العدد (19).
17. عبد الحميد، طلعت وآخرون. (2004). إشكاليات التعليم المستمر والتدريب المعاود. سلسلة الدراسات التربوية. القاهرة.
18. محمد، عبد المنعم؛ أحمد، سهام. (2007). تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم المشاركة السياسية للمرأة. مجلة الثقافة والتنمية: القاهرة، السنة (8)، العدد (23).
19. الهيتي، صبري فارس (2013): "التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي". ط 6. عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
20. مجمع اللغة العربية (2004). المعجم الوسيط. ط4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
21. مادي، لحسن (2006). محاربة الأمية مدخل لتحقيق التنمية البشرية. الرباط: منشورات مجلة علوم التربية (6).
22. مرسي، محمد منير (2001). الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار. القاهرة: عالم الكتب.
23. العساف، صالح محمد. (2013). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. عمان: دار صفاء للنشر.
24. عليان، مصطفى ربحي؛ غنيم، عثمان محمد. (2013). أساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء للنشر.
25. مرسي، نبيل حامد (2010). فن إدارة الموارد البشرية في المنظمات الحكومية والخاصة. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
26. النعيمي، عدنان تايه (2010). تكنولوجيا العمل في النظرية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار جليس الزمان.
27. عبدالمقصود، عماد الدين أحمد السيد (2017). إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية بالمنظمات غير الحكومية دراسة مقارنة. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
28. خميس، موسى يوسف (1995). دراسات في التخطيط والتنمية. عمان: دار حنين.
29. المرواني، عبدالله بن علي (2005). التخطيط التنموي الإطار النظري والمنهج التطبيقي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
30. المهدي، ياسر فتحي الهنداوي؛ صلاح الدين، نسرين صالح محمد (2010). دور المنظمات غير الحكومية في تخطيط وتقويم برامج محو أمية الكبار في مصر وباكستان: دراسة مقارنة. المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية) –مصر: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.
31. ابتسام، مرزوق (2006). "فعالية التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية" رسالة ماجستير" الجامعة الإسلامية غزة.

32. شيخو، أشرف أنور (2015). دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره. رسالة ماجستير. كلية التربية: قسم أصول التربية- الإدارة التربوية. الجامعة الإسلامية: غزة.
33. بدران، أحمد جابر (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة: منشورات مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية جامعة 6 أكتوبر.
34. المقداد، محمد رفعت (2010). التنمية البشرية والاقتصادية. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
35. عيسى، إيهاب؛ عامر، طارق (2017). التنمية البشرية والتنمية المستدامة. القاهرة: المؤسسة العربية للتربية والعلوم.
36. الزعبي، علي زيد؛ العنزي، فواز عويد الصالح؛ علي، عامر (2009). التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس. حوليات آداب عين شمس: مصر. مج 37. بدون عدد.
37. عجيمة، محمد عبد العزيز؛ الليثي، محمد علي (2014). التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها). الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
38. الشبول، محمد فاروق (2015). النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي. عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع.
39. عشماوي، محمد عبد الوهاب حسن (2014). دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة.
40. الحكيمي، عبد السلام أحمد سعيد مكرد (2002). السكان والتنمية في اليمن مقاربة اجتماعية للتنمية البشرية. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. قسم علم الاجتماع: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة تونس.
41. حامد، سهير (2006). إشكالية التنمية في الوطن العربي. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية. عمان.
42. شعبان، حسن محمد (2015). إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها. جامعة دمشق – كلية الآداب.
43. الرواف، هيا بنت سعد (2002). تعليم الكبار والتعليم المستمر (المفهوم الخصائص التطبيقات). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
44. آل ضرمان، مزنة بنت سعد عبد العزيز (2016). مفهوم الأمية. مجلة عالم التربية: مصر. السنة (17). العدد (53).
45. نور الدين، حامد (2009). دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستديمة. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي –مصر. مجلد (13). عدد (39).
46. منصوري، كمال محمد (2007). دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي – مصر. مجلد (11)، عدد (31).

47. المعلولي، ريمون فضل الله؛ ياسين، أحلام عبد الهادي (2011). دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة " دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية ". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(33) العدد (4).

48. المعوشرجي، فوزي محمد سعد رجعان (2016). دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الموارد البشرية في المجتمع الكويتي: المعوقات وآليات المواجهة. حوليات آداب عين شمس – مصر. مجلد (44). بدون عدد.

49. الارياني، إسهام عبد الله محمد. (2013). دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية: دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة في مجال المرأة اليمنية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - مصر، مج4، ملحق، 237 - 258.

50. عبده، مرقص عبدالمسيح (2014). دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر. حوليات آداب عين شمس - مصر، مج42، 127 - 147.

51. الفقيه، عبد السلام علي عبد الوهاب (2013). دور منظمات المجتمع المدني في مجال محو أمية المرأة وتنميتها: دراسة تطبيقية على عينة من منظمات المجتمع المدني النسوية في اليمن. تعليم الجماهير -تونس، س40, ع60، 138 - 179.

52. يونس، لعوبي (2014). دور جمعيات ومؤسسات العمل التطوعي في محو الأمية دراسة ميدانية لعينة من جمعيات ولاية جيجل: جمعية الإرشاد والإصلاح، والجمعية الجزائرية لمحو الأمية، اقرأ نموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –جامعة زيان عاشور بالجلفة -الجزائر، ع 17، 316 -338.

53. ابراهيم، ايمان عبد الحميد؛ حسن، زينب حسن؛ شاهين، أميرة محمد محمود (2009). الدور التربوي لجمعيات المجتمع المحلي في تنمية المرأة الريفية. مجلة البحث العلمي في التربية -مصر، ع 10، ج 1,4، 181 -200.

54. السمالوطي، إقبال (2008) "دور أكثر فعالية للجمعيات الأهلية في تحقيق الجودة الشاملة بالتعليم: تجربة جمعية حواء المستقبل"، من بحوث المؤتمر السنوي السادس لمركز تعليم الكبار- جامعة عين شمس بعنوان "تطوير برامج ومناهج تعليم الكبار في ضوء الجودة"، المنعقد في الفترة من 14-16 ابريل 2008، مركز تعليم الكبار-جامعة عين شمس بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والروتاري الدولي المنطقة 2450، القاهرة، الجزء الأول.

55. سليمان، شريف عبد الله. (2010). المنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار: دراسة مقارنة لبعض الخبرات المعاصرة وإمكانية الافادة منها في مصر. المؤتمر السنوي الثامن - المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية: جامعة عين شمس - مركز تعليم الكبار، القاهرة: مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 484 - 549.

56. برزان، جابر أحمد. (2017). العمل التطوعي. الجنادرية للنشر والتوزيع: عمان. الأردن.

57. سلامي، اسعيداني. (2015). إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية. المؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي للفترة من (1 - 2) ديسمبر 2015.

58. اتحاد نساء اليمن (2018). الجمهورية اليمنية. http://yemenwu.org/ الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

59. الصندوق الاجتماعي للتنمية (2018). الجمهورية اليمنية. http://www.sfd-yemen.org/ar/category/3. الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

60. مؤسسة العون للتنمية (2018). الجمهورية اليمنية حضرموت. http://ar.alawn.org/Home/Workfields?id=1# الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

61. دليل جمعية كاريتاس مصر (2018). https://arab.org/ar. الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

62. جمعية على شأنك يابلدي مصر (2018). http://ayb-sd.org/aybar/ الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

63. جمعية علمني بالعباسية مصر (2018). http://fa3elkheiregypt.com/?cat=218 الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 27-4-2018.

64. مؤسسة مسك الخيرية بالمملكة العربية السعودية (2018). الموقع الإلكتروني https://misk.org.sa/ تمت الزيارة بتاريخ 24-4-2018م.

65. مؤسسة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية (2018). الموقع الإلكتروني http://www.kkf.org.sa/ar/Pages/default.aspx تمت الزيارة بتاريخ 24-4-2018م.

66. مؤسسة الملك عبدالله الإنسانية بالمملكة العربية السعودية (2018). الموقع الإلكتروني http://www.kingabdullahfoundation.org/ar-sa/تمت الزيارة بتاريخ 24-4-2018م.

67. الصندوق الاجتماعي للتنمية (2020). الجمهورية اليمنية. https://www.sfd-yemen.org/ar/category/3الموقع الإلكتروني تمت الزيارة بتاريخ 9-6-2020.

68. طقاطقه، شيرين. (2018). تعريف الأمية. متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: https://mawdoo3.com/. تم الولوج إليه بتاريخ 9 - 6- 2020م.

69. قنديل، أماني. (1999). دور المنظمات غير الحكومية في التنمية. مقال منشور في مجلة البيان على الرابط الآتي: https://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177. تمت زيارته بتاريخ 6 – 6 – 2020م.